

# الجامعة ومتطلبات المجتمع المعاصر

الدكتور عبد اللطيف الباروني

## المقدمة

لم تعد استجابة الجامعات لمتطلبات المجتمع المعاصر الا محاولة للقيام بوظيفتها الاساسية على افضل وجه ، هذه الوظيفة التي كبرت وتضمت بتطور المجتمع واتساع آفاق المعرفة ثم حتمت على الجامعة السير في طريق يلائم هذا التطور والا اصبحت في عزلة تفقدها إدراك حاجة المجتمع وبالتالي تضعف قدراتها على تحقيق الغاية من وجودها .

والبحث في هذه العلاقة أيضاً محاولة لاستطلاع جزء من مشاكل الجامعة القائمة في هذا العصر عن طريق بسط الحقائق ومناقشتها لعل فيها ما يهدي جامعاتنا الى إيجاد حلول تناسبها تبعاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيش فيها .

ولادراك المقصود من ( الجامعة ومتطلبات المجتمع المعاصر ) يجب أن نلم بأنواع هذه

المجتمعات ثم نعود إلى ماهية متطلباتها :

فالمجتمعات المعاصرة على ثلاثة أنواع :

اولها مجتمعات الدول الغربية الصناعية وثانيها مجتمعات الدول الاشتراكية الصناعية

وثالثها مجتمعات الدول النامية .

والكل من هذه المجتمعات طرز من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي يختلف عما هو عليه في الآخر ، وفي ضوء هذا التنظيم والقيم السائدة فيه تبرز متطلبات كل منها من الجامعة . وتشابه هذه المجتمعات الثلاث في ان المتطلبات في كل منها قد زادت واتسعت في عصرنا هذا زيادة كبيرة على اثر الثورات التي طرأت عليها في حقول المعرفة والتقنية والاقتصاد والسياسة .

وليست الزيادة والاتساع هما التغييران الوحيدان اللذان طرأا على متطلبات المجتمع ، بل ان عنصر العجالة قد اصاب منها بعضاً فأصبحت حادة واكتسبت الافضالية والاولوية على غيرها وهذا ما يلاحظ في الدول النامية التي تسمى جامدة لقطع مرحلة التخلف بوضع تطورها التقني والاقتصادي والعسكري والسياسي في مقدمة المتطلبات واكثرها عجلة . ومن اجل اجتياز مرحلة التخلف هذه يميل بعض الى التطوير المتأني في حين يميل آخرون الى التحول السريع المباشر (الثوري) ، وفي كليهما يبرز دور الجامعة بما تهبطه من عناصر بشرية وخبرات تساعد على نجاح المسيرة .

والجامعة مطالب من المجتمع تتمثل بالانفاق عليها وباعطائها التقدير الكافي من الحرية في العمل . اما مطالب المجتمع من الجامعة فانها اكثر اهمية وابدء مدى من ذلك ، إذ هي تلزم الجامعة بتطوير نفسها واعادة النظر في تكوين ذاتها لتتمكن من تحقيق مطالب المجتمع .

وليس اصلاح الجامعة لنفسها بأمر سهل التحقيق ، فالمحاولة ذاتها لضمها امام تنوع تلك المتطلبات ، حيث يصعب معه البت في أي السبل تختار ، أفضّل التعليم على البحث ام تفضل العكس ؟ أترصد امكانياتها لجمهور الطلبة ام تعنى بالصفوة منهم ؟ أأسير في طريق التعليم العام ، أم تهتم بالتعليم الاختصاصي ؟ هذه العوامل ، اكسب الوضع الداخلي للجامعات تظالماً بتحفظ له أثره النافع في حمل الجامعة على التطور نحو الاصلاح .

وقد يزداد التحفظ حتى يتجاوز محيط الجامعة ، وينعكس على المجتمع الامر الذي يؤدي

الى احد هالين : انمزال الجامعة عن المجتمع حين تفرغها للتدريس والبحث ، او ارتباطها بالمجتمع بكل وسيلة تحقق لها قيامها بوظائفها .

وهذا التوتر المتطلع قد يضع الجامعة على مفترق طريق مخوف بأخطار جسيمة تؤدي الى اضطراب الجامعة وزعزعة مكانتها في المجتمع ، إذا لم تتمكن من التغلب عليه بحكمة تهيئها الى صياغة تآلف تحرر به الطاقات الخلاقة لتكوين جامعة فعالة على خير المستويات ، واعية لوظيفتها ، قادرة على نشر المعرفة وتطوير المجتمع لإجتياز مرحلة التخلف.

ولعل اكثر الجامعات التي سارت في الطريق المبدع واجتازت اكثر العقبات التي امامها ، وجدت ان العقبة الصعبة التحقيق كانت معرفة الجامعة لذاتها ، فان عجز الجامعة عن تحقيق هذه المعرفة يعوقها ويجهل من محاولات التطوير شيئاً قاصراً ومن الجامعة نفسها جسماً بلا حياة .

وأخيراً - وهو امر مهم جداً - ان نطل الجامعة في مكان الثقة ، والتعاطف من المجتمع ومعها ، يجد فيها أنها موطن كلمته الحرة الصادقة ، والفكرة المضيئة للمبدعة ، وتجد فيه أنه معني بأمرها ، متكفل بحاجاتها في اهتمام بالغ وتراحم وثيق .

## - الفصل الأول -

المفهوم ، القديم والحديث للجامعة

المفهوم القديم :

الوظيفة التقليدية للجامعة :

اتخذت الجامعات منذ بدء تكوينها المسلك الديني طريقاً تسير على هديه في مفاهيمها، الامر الذي ادى الى ظهور نوعين من الجامعات هما :

اولا - جامعات الشرق او الجامعات الاسلامية .

ثانياً - جامعات الغرب او الجامعات المسيحية .

وقد اهتمت كل منهما بنقل التراث وتوضيحه اكثر من اهتمامها بالبحث الدأبي عن الحقائق ، واستهدفت المعرفة العامة ذات الطابع الجامعي الذي لا يمي بالتخصص والتطبيق العلمي ، ويؤكد على استقلال الجامعة عن المجتمع اكثر من تأكيده على دورها الايجابي في خدمة المجتمع .

وعلى الرغم من التطور والتغير اللذين حدثتا في الجامعات عبر السنين فقد تركت تلك الاسس اثرها البين في مفهوم الجامعة الحديثة وتكوينها .

جامعة القرن التاسع عشر .

وجاء القرن التاسع عشر وكانت النهضة الصناعية من اهم ميزاته، تلك النهضة التي اولدت حاجة الى صنف من المثقفين دعت الى تزويدهم باعاط جديدة من العلوم والمهارات وفرضت على الجامعات اتجاهاً خاصاً نحو التطور الملائم لها وتحقيق اهدافها .

ومن هذا الاتجاه ولدت اسس الجامعات الخمس التي نشأت فيما بعد ، تلك التي سميت كل منها باسم البلد الذي تبني اتجاهها معيناً لتحقيق مطالب النهضة المذكورة (١) .

#### ١ - الجامعة النابليونية .

وهي احدي مفاهيم التكوين الجامعي ولعلمها اقدمها جميعاً باستثناء الجامعات الإسلامية وتمثلها الآن الجامعة الفرنسية الحديثة .

وامم ميزات هذه الجامعة هو خروجها عن المفكرة التقليدية للاستقلال الجامعي والانضواء تحت لواء الدولة والقيام على خدماتها مع الاحتفاظ بالصفوة الممتازة من حملة النثل الاصلية .

وهذا الشكل وبقانون خاص صدر في ١٠ مايس ١٨٠٦ ولدت اول جامعة من نوعها في الغرب . وبقى هذا القانون نافذاً حتى صدور قانون سنة ١٨٩٦ الذي اعترف بتمدد الجامعات وسمح لبعض هياتها بالتطور الملائم للعصر مع ضمان حرية الرأي والقول . وعلى الرغم من ان انشاء الجامعة الفرنسية كان في اول الامر لتثقيف الطبقة البورجوازية الحاكمة الا ان ظهور الديمقراطية في النظام الجمهوري وقبول الجامعة لطلبة ينتمون الى طبقات الشعب الاخرى خفنا حدة الفوارق فيها حتى كادت تتلاشى .

#### ٢ - الجامعة الرومانية .

وهي الجامعة التي كان ينظر اليها على انها مجتمع باحثين . وقد بدأ التعليم الجامعي في ألمانيا عند ما كانت فيه تحت السيطرة الفرنسية وحمايتها ، مما جعل الجامعة تنهج الطابع الفرنسي في التربية والتعليم ، الا انها سرعان ما سخرت هذا المنهج لخدمة انقومية الالمانية نفسها (٢) وبعد ان اتخذت من الجامعة في اول الامر مقراً لمبدأ ( الحرية الجامعية ) عادت

(1) Conceptions de l' Université Fondation Industrie Université . Institut Administration Université , Bruxelles 1966 , P. 7 .

(2) Bibliographical details taken from J. Dreze and J. Debelle . Op. cit . p. 101.

خورت هـ هذا المبدأ وجعلته ( تحرير الوطن ) من المستعمر ، ولكنها اضافت الى ذلك المحافظة على التكوين الفرنسي للعلوم الطبيعية وتطورها فاصبحت الجامعة الالمانية الحديثة بذلك تعني مجتمع ( جامعيين كرسوا انفسهم للبحث عن المعرفة ) واصبح مفهومها اليوم ( وحدة التعليم والبحث )

٣ - الجامعة امر نظري :

بدأت هذه الجامعة بمفهوم يفيد ان الجامعة هي ( المحيط الخاص لتعليم الصفوة المنتخبة ) . ولعل في ما كتبه نيومان <sup>(١)</sup> سنة ١٨٥٢ هو وصف النظرة الى الجامعة آنذاك حيث يقول ( ان الجامعة هي المسكان الذي تعلم فيه المعرفة العالمية ، وتعنى بنقل المعرفة اكثر من تقدمها ، إذ أنها لو كانت الاكتشافات العلمية والفلسفية فقط لما كان هناك مبرر لوجود الطلبة فيها ) .

ويؤيد هذه النظرة ما كتبه جاك ماريتيني سنة ١٩٤٣ اذ قال ( طبقاً لطبيعة الامور فان غاية الجامعة هي تعليم الشباب وليس انتاج العديد من الكتب والمنشورات ولا الجري وراء الاكتشافات الفنية والفلسفية والعلمية ) <sup>(٢)</sup> . وهكذا بدأت الجامعات الانكليزية حيث يتمف الارستقراطيون في المقدمة من طبقات المجتمع ، وحيث كانت الراكز اللامعة في الجامعة وقتاً عليهم ، غير ان التطور الصناعي في البلد ، أدى الى دخول عدد كبير من ابناء الطبقات المتوسطة والمقيرة الى الجامعة ، وبالضرورة الى تغيير الكثير من مناهج التعليم الجامعي ونوعياتها . إذ أنها بعد أن كانت تقتصر على اعداد اعضاء البرلمان وموظفي الدولة والعاملين في ادارة المستعمرات ، اصبحت تعنى بتناول المعرفة الصرفة والقيم الاصلية لها لاوصول الى النهايات العلمية المثلى ذات الطابع الاصيل والمنظور <sup>(٣)</sup> .

(1) Year of the first edition of the influential work : the Idea of a University .

(2) Education at the Crossroads . yale univ . press , 1943 , p. 84 .

(3) Universities , American , English , German . Oxford Univ. press New York , 1930 , pp. 263 - 277 .

وقد ادخل النظامان الانكليزي والفرنسي للتعليم الجامعي الى المستعمرات ، وما زالت  
تتيح لبعض جامعاتها حتى الآن المناهج ذاتها على الرغم من حصول تلك المستعمرات على  
استقلالها ، ورغبتها في بناء مجتمعات متطورة لها .

المفهوم المعاصر :

٤ — الجامعة الامريكانية :

تعتبر الجامعة الامريكانية مركزاً لتقدم مبنياً على التوفيق بين البحث العلمي والتعليم .  
وبهذا التوفيق يؤهل الفرد للعمل اضافة الى الحصول على المعرفة (١) .

وترى ان واسطة التطور هي الابداع الذاتي في الفرد ، الذي بإمكانه ان يلقي  
عاداته الفكرية وقابلياته التعليمية لطالب الناشئ . و فلسفة التعليم في هذه الجامعات هي  
ان الطالب مخلوق حي ، وان الغاية من تعليمه هي تحفيز تطوره الذاتي وتوجيهه (٢) .

ولذا ، فيجب ان تتمتع ادارة الجامعة ، في مثل هذا النوع من التعليم بالاستقلال  
التام . والمجتمع في مفهوم الجامعة الامريكانية هو الامة وليس البلد او الطبقة الاجتماعية .

٥ — الجامعة السوفياتية :

وهذا هو المفهوم الثاني للجامعة الحديثة ، حيث يعتمد التعليم على الانتاج ،  
ويهدف الى بناء المجتمع الشيوعي ، ويعتبر هذا المفهوم مثالياً لان اهدافه مبنية على  
قيم واضحة حسب منطوق قانون سنة ١٩١١ للتعليم العالي في الاتحاد السوفيتي ، الذي يحدد  
غايات هذا التعليم في الجامعات والمعاهد السوفيتية بسبع نقاط هي :

١ — تدريب الماهرين من ذوي الاختصاص بالروح الاثنية - الماركسية واععدادهم  
للاستفادة القصوى من التكنولوجيا الحديثة ، وتوفير الامكانيات لهم للقيام بالاكتشافات  
العلمية الجديدة في المستقبل .

(1) See the Aims of Education . williams and Norgate , London ,  
1929

(2) whitehead . op . cit., p. 136.

- ٢ — القيام بالابحاث الناجحة التي تساعد على حل المشكلات التي تقف امام تحقيق بناء المجتمع الشيوعي .
- ٣ — تأليف الكتب واعداد المناهج للتعليم ذات المستوى العالي .
- ٤ — تدريب المدرسين والباحثين .
- ٥ — تهيئة الفرص لتدريب التلاميذ والمختصين في مختلف فروع المعرفة ( كالاقتصاد والفنون والتربية والخدمات الصحية ) تدريباً متطوراً .
- ٦ — نشر المعرفة العلمية والسياسية بين المواطنين .
- ٧ — دراسة المشكلات المتعلقة بتشغيل المتخرجين من الجامعات وتحسين طرق تدريبهم .

\* \* \*

يتبين مما تقدم ان دراستنا لمفهوم الجامعة بشكل عام يوضح لنا بأن الجامعة تشغل مكانة بارزة في هيكل المجتمع وانها وان بدت في الظاهر وكأنها تتمتع بالاستقلال عنه ولا تعتمد على الدولة الا انها بوجه آخر اداة من ادوات الدولة في المجتمع وهو وضع يؤدي الى حصول التعارض بين حاجة الجامعة الى الاستقلال الوظيفي وبين حاجة الدولة الى السيطرة عليها . هذه الحاجة الى السيطرة تزداد كلما زاد دور الجامعة في ادامة التوازن الاقتصادي في البلد<sup>(١)</sup> .

ومع ما يبدو من اختلاف في وضع الجامعات تبعاً لاختلافها في الطريقة التي يتطور بها المجتمع ، الا ان الاستقلال التام للجامعة أياً كانت غير واقعي في البلدان المتطورة ، وبخاصة عند ما يكون العامل الاساسي في التطور الاقتصادي ممتدداً على قرار الدولة في فرض نظام يصادره التكوين التقليدي للمجتمعات ، والقيم والرواسب الموجودة فيها .

(1) periodical « prospective » , No. 14, Education et Societe , Presses Universitaires de France , paris , 1967, P. 50

## - الفصل الثاني -

### الجامعة والمنظمات المتزايدة

الازدياد السريع في عدد الطلبة :

من المعروف ان عدد الطلبة المقبولين في مختلف الجامعات في ازدياد مستمر ، ومما تمكن نتائج الدراسات الاحصائية لاسكان فان التعليل الحقيقي لهذه الزيادة هو ( حاجة المجتمع ) وهذه هي الحقيقة الباعثة للارغبة في جعل التعليم العالي في متناول كل المواطنين . واذا ما ظلت نسبة الخريجين قاصرة عن الاحاق بنسبة عدد المقبولين فان نتائج ذلك ستؤثر في تطور المجتمع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والتقنية .

واستيعاب جسامه موضوع ازدياد عدد الطلبة السريع يوضح باستعراض ما يحدث في بعض دول العالم ..

ففي امريكا :

كان مجموع الدرجات الجامعية المنوحسة حتى العام الدراسي ( ٩٥١ - ٩٥٢ ) يبلغ ٤٠٣٠٨٨ درجة ، وفي عام ٩٦٤ - ٩٦٥ ، اصبح ٦٦٨١١٠ اي زيادة ٦٦ بالمائة ، وهذه الزيادة مكونة من نسبة ٤٨٥ بالمائة من الرجال و ١٠٣٨ بالمائة من النساء .

والزيادة في درجة البكالوريوس بين عام ٩٥١ وبين عام ٩٦٤ بلغت ٦٢٥ بالمائة بينما كانت الزيادة في درجة الماجستير في الفترة نفسها ٧٦ بالمائة وفي الدكتوراه عدا الطب ١١٤ بالمائة ، وتعتبر هذه الزيادات في الدرجات العليا رصيذاً لكفاءة وامكانيات التعليم العالي في امريكا .

وعدد الطلبة في الجامعات سنة ١٨٦٨ ، كان ٥٠٠٠٠٠ طالب بينما بلغ عددهم سنة (١) ٩٦٧ (٦ ملايين). وفي سنة ١٨٦٨ كانت نسبة الطلبة الذين يدخلون الجامعة في السن المقررة لا تتعدى ٢ بالمائة في حين أنها في سنة ٩٦٧ ، أصبحت ٤٠ بالمائة .  
وفي الاتحاد السوفيتي (٢) :

كان عدد الطلبة المقبولين قبولا كاملا في الجامعات سنة ٩٤٠ قد بلغ ١٥٤٩٠٠ وفي سنة ٩٥٦ أصبح ٢٣١٠٠٠ وفي سنة ٩٦٣ أصبح العدد ٢٣٩٠٠٠ . فاذا اضفنا الى هؤلاء عدد الطلبة الذين يدرسون في الجامعات دراسة مسائية او بالمراسلة لبلغ العدد ٢٦٣٤٠٠ في سنة ٩٤٠ و ٤٥٨٧٠٠ في سنة ٩٥٦ و ٨١٤٣٠٠ في سنة ٩٦٣ . ويلاحظ ايضاً ان هناك تضاعفاً في عدد الطلبة الذين يدخلون الجامعات في الاتحاد السوفيتي خاصة في السنوات العشر الاخيرة .  
وفي اليابان :

ظهر تضخم ملحوظ في عدد الطلبة تتج عنه انشاء عدد من الجامعات الجديدة لاستيعاب الاعداد المتضاعفة . وكشأن البلدان المتقدمة صناعياً نرى ان حاجة المجتمع تتبدل بالنسبة لانواع الدراسات الجامعية فتزداد للدراسات العلمية وتقل للدراسات الانسانية . وعلى الرغم من العدد الكبير للمتخرجين ، والنسبة العالية لانساء فيهم فان هناك الكثير من الوظائف ما زالت شاغرة لا يتوفر من يشغلها .  
وفي السويد :

كان عدد الطلبة الجامعيين في سنة ٩٥٠ ، ١٦٤٤٩ و صار في سنة ٩٦٠ ، ٣٥٣٦٦ وفي سنة ١٩٦٧ أصبح ٩٢٣٢٦ .  
وعدد الطلاب الذين قبلوا في الجامعات السويدية في سنة ١٩٥٠ ، كان ٢٣٧٣ طالباً

---

(1) Quality & Equality. New Levels of Federal Responsibility for higher Education ( December 1968 )

(2) Education in the Common Market Countries. Published by the Institut pedagogique National, paris, 1965. p. 174

بينما في سنة ١٩٦٠ أصبح ، ٧٢٩٨ وفي سنة ١٩٦٧ صار ، ٢٤٧٥٤ .  
في اوروبا بصورة عامة (١) :

قد حصلت زيادات في نسبة قبول الطلبة في الجامعات الاوربية بين سنة ١٩٥٠ و ١٩٦٥  
بالنسب المئوية المذكورة على الوجه التالي :

البانيا ٢٩٩ ، النمسا ٤٥ ، بلجيكا ٨٧ ، بلغاريا ٨٨ قبرص ٤٤ . جيكوسلوفاكيا  
٨١ فرنسا ٧٧ ، ايطاليا ٤٩ ، بولندا ٤٨ ، رومانيا ٩٢ ، اسبانيا ٥٩ ، سويسرا  
٤٤ ، يوغوسلافيا ٧٧ .

وتقابل هذه النسب وتوزيعها النسب التالية لعدد المتخرجين في هذه البلدان : البانيا  
٢٣٤ ، النمسا ٦٥ ، بلجيكا ٨٥ ، بلغاريا ٢٩ ، جيكوسلوفاكيا ٤٨ ، فرنسا ١٤٤ ،  
ايطاليا ٤١ ، بولندا ٥٧ ، رومانيا ٢٩ ، اسبانيا ٢١ ، يوغوسلافيا ٢٢٢  
ونرى بين هذه الارقام بلداً نامية واخرى متقدمة وفي كليهما نجد النسبة  
المتزايدة الارتفاع في عدد المقبولين وفي عدد المتخرجين في الجامعات كلها .

البلدان الآسيوية والافريقية :

في الجمهورية العربية المتحدة :

لوحظ ازدياد الضغط على الجامعات ، وخاصة في السكيات العلمية والتكنولوجيا  
والتربوية كما لوحظ ايضاً ازدياد في نسبة قبول المرأة بصورة عامة .  
في الهند :

تضاعف العدد بين ١٩٥٠ و ١٩٦٧ الى اربعة اضعافه تقريباً وزادت نسبة قبول المرأة  
حتى اصبحت في دلهي وكيرالا ٥٠ بالمائة من المجموع .

---

1 - Descriptive Information Document on Access to Higher  
Education in Europe, UNESCO, 3. PP. 383 & 384 Tables 7 & 8.

وفي السنغال :

كان عدد الطلبة الجامعيين في سنة ١٩٥٠ ، ( ١٤٠ ) طالباً فقط وفي سنة ١٩٦٨ أصبح

٢٩١٧ طالباً ، وكانت نسبة الزيادة في كليتي الطب والصيدلة اعلى النسب فيها .

في العراق :

كان عدد الطلبة المقبولين في الجامعات سنة ١٩٥٨ ، ( ٢٧٨٢ ) وفي سنة ١٩٦٣ —

١٩٩٤ ، ( ٦٢٩١ ) ، وفي سنة ١٩٦٦ — ٦٧ ، ( ٦١٥٣ ) ، وبلغ عدد المقبولين في جامعة

بغداد فقط لسنة ١٩٦٧ — ٦٨ ، ( ٣٤٨٧ ) ، و ٦٨ — ٦٩ ، ( ٦٥٨٩ ) ، و ٦٩ — ٧٠ ،

( ٣٦٦١ )<sup>(١)</sup> ، و ٧٠ — ٧١ ( ٤٧٨٦ ) .

اما مجموع الطلبة في الجامعات العراقية فهو كما يلي :

١٩٥٨ — ١٩٥٩ ، ٨٢٤١

١٩٦٣ — ١٩٦٤ ، ١٦٨٢٢

١٩٦٦ — ١٩٦٧ ، ٢٩٦٠٧

ومنذ سنة ١٩٦٧ بلغ مجموع الطلبة في جامعة بغداد وحدها كما يلي :

١٩٦٧ — ٦٨ ، ٢٠٠٥٦

١٩٦٨ — ٦٩ ، ٢١٥١٧

١٩٦٩ — ٧٠ ، ١٩٥٨٢

في بعض دول امريكا اللاتينية :

نرى ان عدد الجامعيين في جمهورية كولومبيا سنة ١٩٥٩ قد بلغ ٢٠٠٥٣٤ بينما أصبح

سنة ١٩٦٧ ، ٥٩٩٣٨ ، وفي المكسيك زاد العدد من ٧١٠٥٣٤ الى ١٥٠٨١٦ في نفس الفترة ،

وفي نيكاراغواى زاد من ١٠٧٨ الى ٤٦٠٤ ، وفي بيرو من ١٢٤٤٦ الى ٥٢٣٨٥

---

(١) سبب هذا الانخفاض في عدد المقبولين تبديل مناهج الدراسة الثانوية وجعلها ثلاث سنوات

بدل سنتين .

## آثار الازدياد السريع في عدد الطلبة في الجامعات

### ١ - قيام المشاكل المادية :

ان اولى المشاكل التي تنتج عن الازدياد في عدد الطلبة هي مشكلة المنشآت . اذ من الطبيعي ان تصبح المنشآت التي اعدت لاعداد قليلة من الطلبة ، صغيرة لا تتسع للاعداد المتزايدة منهم ، سواء كان ذلك في قاعات الدرس او في المختبرات ، او في المرافق المعدة للفعاليات غير الصفية . وعلى الرغم من محاولة استغلال هذه المنشآت بالتتابع ، الا ان نسبة تزايد عدد الطلبة تجعل هذه المحاولة غير مجدية بعد حين . وتظهر المشكلة نفسها في مرافق السكن والاطعام ، فقد اصبح من المتعذر حصول الطالب على غرفة منفردة ، وضاع عليه بذلك افضل الاجواء للدراسة ، كما ان اوقات تناول الطعام التي كانت في السابق تؤدي الى تبادل العلاقات الانسانية ، وتصفية الاجواء التربوية اصبحت الآن تبعث القلق والملل في نفوس الطلبة بسبب الازدحام الناجم عن هذا التزايد في اعدادهم .

ويقال مثل ذلك عن الاجواء الرياضية ومارسة الالعاب فقد اصبحت هي الاخرى مزدهجة ولا تستطيع تحقيق الغايات التي انشئت من اجلها . و اثر الازدحام في المكتبات والمختبرات والندوات الطلابية ، والعناية الفردية بالطلاب يتبين واضح لا يقل عن اثره في المرافق الاخرى .

كل هذه الامثلة تكشف عن واقع في الجامعة ، وكيف يمكن ان يؤدي تزايد عدد الطلبة السريع فيها الى ايجاد مشاكل عسيرة الحل والمعالجة .

### ٢ - قيام الجامعات الجديدة :

عمدت بعض الدول الى انشاء جامعات جديدة ، وتكوين هيئات علمية وكليات ومماهد اضافية بغية استيعاب الاعداد المتزايدة من الطلبة ، ولكنها اختلفت في التقدير ؛ هل من الضروري انشاء جامعات جديدة كاملة ؟ ام يكفي بانشاء وحدات إختصاص

إضافية ، او الاقتصار على المعاهد مرحلة اولى في التعليم الجامعي ؟  
وهل يجب التقييد بالاعداد المألوفة في الجامعة الواحدة ، [ يعتبر العدد الامثل للقبول  
في الجامعات البريطانية نحو ( ٤ - ٥ ) آلاف طالب اما في الجامعات الاوربية فهو  
( ١٠ - ١٢ ) الف طالب ] أم يكتفى بالمحافظة على نسبة معينة من الطلبة لكل استاذ  
جامعي ؟

أن الرأي الصحيح في كل هذه الامور يتوقف على مكان وقوع الجامعة . أهو في  
مدينة كبيرة ام صغيرة ؟ وهل هي تجارر جامعة قديمة عليها ام مستحدثة ليس في المدينة  
سواها ، يصح اجراء في احدها قد لا يصح في غيرها .

### ٣ - المشاكل المالية :

تواجه بعض الدول مشكلة الحاجة الى جهود متزايدة في البناء والتنظيم ، تؤدي بدورها  
الى عبء متزايد على ميزانياتها ، ومهما تكن هذه البلاد غنية في مواردها ، فإن هذا  
العبء المتضخم يصبح يوماً ما مشكلة سياسية ، اذ ان الاولوية للصرف على الجامعات ستفقد  
مكانتها في تسلسل الاهمية ، وستطغى عليها مشاكل اخرى كالقطاع والصحة والترية والشؤون  
الاجتماعية وفكرة انماء موارد البلد او حفظ هذه الموارد وستنشأ للدولة مشكلة المفاضلة بين  
فرض ضرائب جديدة لمواجهة زيادة الانفاق ، وبين اعادة النظر في اتاحة فرص التعليم  
للاعداد المتزايدة من الطلبة .

ولكن الحكومات بصورة عامة ، ولاسباب عديدة لا تميل الى التحديد من فرص  
التعليم ، وانما تقبل زيادة الانفاق على ان يكون البدء في هذه الزيادة عند البدء بالتنفيذ . وهذا  
القيود الاخير يجعل الاستجابة لمواجهة الحاجة متأخرة بعض الوقت عن التوقيت  
الصحيح ، ويصبح التأخر حاداً وعنيفاً عند ما يتحتم اتخاذ قرار الصرف في بلدان تقل  
امكانياتها في التخطيط عن غيرها فتصبح المفاضلة في ترتيب الاولوية امراً لا يمكن تقاديه .

٤ - اثر الكم على النوع في التعليم الجامعي ومشكلاته :

جاء في تقرير عن اجتماع الطاولة المستديرة لمنظمة اليونسكو <sup>(١)</sup> حول هذه المشكلة ما يلي :- « يجب ان لا تؤدي (دمقرطة) التعليم العالي عند الاستجابة لحاجة المجتمع الى انخفاض في مستوى التعليم الجامعي ، وانقله عدد الاساتذة والهبوط بمستواهم الاختصاصي ، وعدم ملائمة منشآت التعليم او وسائل الايضاح يجب الا تشكل تهديداً لمستوى التعليم »  
٥ - اثر اعتراض الطلبة :

ومما يساعد على الحظ من نوعية التعليم الجامعي المضطرب مسبقاً بسبب زيادة عدد الطلبة زيادة غير متكافئة مع الامكانيات في الجامعة ، التور الذي يحصل في اوساط الطلبة من جراء عدم كفاءتهم العلمية وظهور روح الجماعة بينهم الذي يُشيعرهم بقواهم الانفجارية عند مواجهة المؤسسات الجامعية ذات الكيان الضعيف ، ويعطيهم الفرص المناسبة للاحتجاج ، بل لتشجيع العنف وممارسته أحياناً .

وهذه الاحتجاجات والاضطرابات التي يقوم بها الطلبة والمقاومة السلبية او الايجابية لنظم التربية وقيمها تعقد مشكلة زيادة عددهم تعقيداً مضاعفاً .  
٦ - اختلاف مشاكل البيئة :

وهناك امر اخر له اهميته يجب ان يلاحظ هو ان كتلة الطلبة لم تعد متجانسة اجتماعياً وتربوياً ، فالقبول في الجامعة لم يعد مقصوراً على طبقة معينة من المجتمع ، والطلبة ينتمون الى بيئات مختلفة ونشآت غير متجانسة ، ومفاهيمهم لمشكلاتهم تختلف باختلاف هذه البيئات ، ومدلولات التعبير عندهم ليست واحدة والكلمة لا تؤدي معنى واحداً . كل هذا يؤدي بدوره الى تكوين فجوات بين الطلبة الذين ينتمون الى تلك الفئات المتباينة .

(1) Op. cit., ( UNECO ED / CS / 261 / 5 ) , S24

## ٧ - التعليم الجامعي

لم تمد اكثرية الطلبة على استعداد لاستيعاب ما يقوله الاستاذ في الدرس عند التعبير عمّا في نفسه بلغة الفكر وبالطريقة الالتقائية ، تلك الطريقة التي يصعب فهمها على الطلبة الذين ينتمون الى بيئات مختلفة وعند ما يتمذّر عليهم استيعاب المادة وادراكها ، تتغير نظرتهم الى الغاية منها ويقتد معظمهم انما عديمة النفع فاقدة الاهداف<sup>(١)</sup> ، وتكون نتيجة الامر تمرداً على الوضع القائم .

إن الجامعات التي يبلغ فيها التوتر والتمرد اشد في مثل هذه الظروف هي الجامعات الفرنسية واليابانية ، والى قدر كبير من الجامعات الاوربية ، اما الجامعات الانكليزية والروسية فهذه الظاهرة فيها خفيفة الحدّة .

والتمرد ظاهرة تعبير عن الحاجة الى مدة اطول لتدريس مادة ما ( اي الى المناقشة ) ، وعن الحاجة الى المزيد من الهيئة التدريسية ( اي الى الاشراف والارشاد ) ، وكذلك عن الحاجة الى المزيد من التنظيم ( اي الى ضبط المناهج ) واخيراً الى المزيد من التعامل بين الاستاذ والطالب ( اي الى ايجاد وقت للهوايات ) . ولعل خير الحلول العمالية لهذه المشكّة المعقّدة هي اتباع نظام ( المناقشة ) كما هو الحال في الجامعات الانكليزية او في عقد ( الندوات ) كما هو الحال في الجامعات الامريكية .

ولمواجهة هذه الظاهرة باسبابها ينبغي ما يلي :

ان تُلتقى للطلبة هيئة تدريسية افضل على ان تكرس هذه الهيئة نفسها ووقتها لهم وتزيد من عنايتهم بهم لتحقيق الغاية من الدرس وبالطريقة اصبوب ، ويجب في هذه الحالة ان يعين الاستاذ بناء على قابلياته التدريسية قبل أيّ إعتبار آخر .

ونتيجة لذلك فان من المتوقع ان يتخلى الطالب عن دوره السامي في الدراسة وان يعلم

(1) See the Periodical « Prospective » No.14 , J. Cl. Passeron ,  
La relation Pedagogique et le système , PP. 159 & following .

نفسه عن طريق المناقشة وتبادل الآراء وان يتجنب استقاء المعلومات عن طريق املائها عليه ، ان الاستاذ الذي يحقق لطلاب هذا الهدف هو الاستاذ الذي يبني تدريسه على بحوثه وخبراته ، ويعتمد على موهبته في القدرة على الوصول الى نفوس طلابه .

## ٨ - المشاكل الادارية

ومن نتائج زيادة عدد القبول في الجامعات زيادة الصعوبة في الادارة . فادارة الجامعة تجابه كل يوم مشاكل ذات طابع جديد لا يمكن ايجاد الحلول الحقيقية المناسبة لها الا بالاستعانة باحدث طرق التخطيط والبحث العلمي ( نظام التخطيط - المنهاج - الميزانية ) او ( نظام الادارة العلمية ) .

وكبديل عن هذا الاجراء تلجأ بعض الجامعات لأقسام البحث العلمي والادارة فيها لتتوسع المشكلة عن طريق دراستها أملاً في إيجاد الحلول العملية المناسبة لها على اساس مبدأ ( تعلم - كيف ) .

أن الكثير من الجامعات تبذل جهوداً خاصة لانشاء اقسام جديدة لبحاث وتطوير المناهج ودراستها بأحدث المستويات . ولكن نقطة الضعف في عملها هذا هي ان المحاولة تتركز في الناب على دراسة نوعية المشكلة في حدودها الآنية وليس على المدى المتوقع من تزايد الكتل الضخمة من الطلبة وتوفير الخدمات لهم .

## ٩ - تكوين مستوى دراسي متوسط .

وكنتيجة لتعميم التعليم وازدياد نسبة القبول ظهرت بين الطلبة مستويات متفاوتة من حيث القابلية على الدراسة في فترة محددة أو جبت على المسؤولين عن التعليم الجامعي ايجاد حل يصل بهؤلاء الى اكمال الدراسة الجامعية ولو بمدة أطول .

وهناك طريقان يمكنهما ان يصلا بنا الى تحقيق هذه الغاية ها :

١ - استحداث دراسات لايحتاجها المجتمع المتطور أي ( ايجاد دراسة جامعية لنوع

من الطلبة كان من الاجدر عدم السماح لهم بدخول الجامعة بسبب رداءة مستوياتهم .  
٢ - تهيئة دراسة جامعية تستغرق وقتاً أطول ، لا يشترط الاستمرار فيها . أي  
تمكين الطلاب من الدراسة في وقت أطول من الوقت الذي يخصص للطلاب الاعتيادي  
واعطائه فرصة ممارسة مهنة في بيئته على ان يعود الى الدراسة متى شاء وعند رغبته ، في  
ذلك وهذه هي الدراسة المتوسطة المستوى .

وقد اؤكد على وجوب استحداث المستوى الدراسي المتوسط في أحد اجتماعات الطاولة  
المستديرة لليونسكو<sup>(١)</sup> حيث قيل ان قسماً من ضياع المواهب ينتج عن فقدان المستوى الدراسي  
المتوسط وأوصى بإيجاد حقل من الدراسة يؤدي الى الحصول على شهادة تتيح لحامليها مهنة  
ما في الخدمات العامة أو الخاصة ليعود لاكمال دراسته عند سnoch الفرصة . وأوصى كذلك  
بان تدخل الجامعات في تكوينها ما يمكن به تحقيق هذا النوع من الدراسات (كعلوم المكتبات ،  
الاقتصاد ، ادارة الاعمال ، الاقتصاد المنزلي ، التريض ، الخدمات الطبية المساعدة الاخرى  
كالمعالجة بالوسائل الطبيعية والتقنية الطبية) كما ان هناك أنواعاً اخرى من الدراسات  
الحديثة لتخرج (المشارك في العلوم) و (المشارك في الهندسة) و (المصور المجاز) و (مخرج  
برامج التلفزيون) و (فن السكرتارية) و (اللغات والترجمة الآلية) والتي اصبحت جزءاً  
من التكوين الجامعي الحديث .

ولعل خير مؤسسة تمكن حملة شهادات المستوى الدراسي المتوسط من اكمال دراستهم  
العالية هو (مركز الدراسات المتقدمة لعلوم السلوكية) في ستانفورد - كاليفورنيا ، فهو  
مركز لدراسات عليا متدرجة ، تتوفر فيها البحوث الرائدة بطريقة فعالة ، يمكن من  
تنسيقها تكوين المرحلة الثالثة للدراسة وتنظيم مرحلة الدراسة للدكتوراه ورفع مستواها  
كشهادة مهنية . بهذه الطريقة يتيسر تدريب صفوة من حملة الشهادات الأولية للاختصاص  
والبحث ، لا يمكن بدون هذا التدرج اعدادهم لتطويع اقتصاديات بلدانهم .

(1) Op. cit., § 22

وقد أخذت بعض البلدان النامية بإدخال مثل هذا المستوى الدراسي في جامعاتها . ففي السنغال مثلاً تبني الجامعة المعاهد التقنية الجامعية لتدريب المؤهين وتهيئتهم للتقدم بالتنطور الاقتصادي والتربوي للبلد . وجعلت المناهج تهتم بالعلوم التطبيقية أكثر من اهتمامها بالعلوم الصرفة .

وفي الهند أدخلت الجامعات دراسات في الصحافة ، وإدارة الاعمال ، والعلوم البيئية ، والتعاونيات ، والعلوم العسكرية ، ودراسات الاحصاء العالية ، وكذلك التقنية . وهكذا يظهر ان الدافع لتكوين ( الدراسات المتوسطة المستوى في البلدان النامية هو ) المتطلبات الموضوعية للتنطور ) .

\* \* \*

خلاصة الظواهر المستنتجة عن زيادة القبول للطلبة في الجامعات مما تقدم يمكن القول بإيجاز بأن قبول عدد كبير ومتزايد من الطلبة في الجامعات له النتائج التالية :

- ١ - عدم كفاية الالبية ، ومواد التدريس ، والاساتذة ، والخدمات الاجتماعية .
- ٢ - عند ما تحاول الجامعات الوفاء بحاجاتها يزداد الانفاق زيادة غير متوقعة وكبيرة .
- ٣ - تهيئة مصادر اضافية للانفاق يدخل العامل السياسي عنصراً جديداً في المشكلة بسبب صعوبة البت في اعطاء الأولوية لمطالب الجامعة من بين المطالب الاخرى للأمر العاجلة التي يجب على الدولة القيام بها كالصرف على الامور الصحية ، الدفاع ، والتربية والزراعة .. الخ ) وهذا العامل يجعل الدولة امام اختيارين : افساح المجال لحرية التعليم الجامعي او تفضيل المتطلبات الاخرى . وغالباً ما تجدد الحكومات نفسها مضطرة امام هذا الوضع الى مساومة ذاتية تؤدي الى تقليل الانفاق على الجامعة .
- ٤ - وتقليل الانفاق يؤدي الى انخفاض مستوى التعليم الجامعي .
- ٥ - وهذا الانخفاض يؤدي الى مشاكل وعمقيدات للطلبة انفسهم ، وفي محاولات

ايجاد الحلول لها يكتشف الطلبة انهم يتكويين وحدة طلابية يمكن ان يصبحوا احدي القوى المؤثرة في الجامعة وفي المجتمع . وبما ان وحدة الطلبة تتأثر بعوامل البيئة التي تختلف اختلافات بينة في محيط طلابي كبير فان الطرق المقترحة منهم لحلول مشاكلهم تتباين فتؤدي الى تكوين علاقات متفاوتة بين الطلبة ومدرسيهم أو بين ما يريده الطلبة من مدرسيهم ، وبين ما يريدونه هم من مستوى دراسي .

٦ - وتؤدي كل العوامل المذكورة الى ارباك الاجهزة الادارية للجامعة ارباكاً تلجأ معه الى محاولة البحث عن حل لن يكون في الغالب الا توسعاً في التكوين الجامعي ومحاولة جاهدة لمواكبة عصر التطور والحضارة .

\* \* \*

زيادة ارباء المالية :

تلميل هذه الظاهرة :

لقد اتضح ان زيادة القبول في الجامعات والرغبة في اطلاق التعليم الجامعي له اثر آني من الناحية المالية ، وارتباط كبير بنقاط سياسية حساسة . فن جراء المطالبة الصريحة بالحق في دخول الجامعة لكل مواطن مؤهل وتهيئة المتطلبات للادوية والتربوية لذلك تجد الجامعة نفسها متجهة الى الدولة مطالبة اياها باعانتها على الانفاق على هذه المتطلبات .

ومن هنا تنشأ مشكلة المفاضلة عند الدولة ، التي ستجد نفسها امام مطالب متعددة من كافة اجهزتها مع موارد محددة للانفاق على هذه المطالب . وفي سبيل تفضل الأهم على المهم من بينها ، تبرز المشكلة السياسية التي تتلخص في ان على اي حكومة ذات طابع ديمقراطي ان تسير برغبة الاكثرية عند البت في الامور العامة الهامة . وهذا البت يدخل هذه الاكثرية في دوامة بين زيادة الانفاق على المرافق العامة للدولة وبين الرغبة في فرض ضرائب جديدة لسد الحاجة لهذا الانفاق . وفي هذه الدوامة تقع الجامعة في متاهة تجعلها تستنفذ الكثير من طاقتها في محاولة ايجاد المخرج لهذه المشكلة .

اسباب زيادة الانفاق :

ليس زيادة قبول الطلبة في الجامعة هو السبب الوحيد لزيادة الانفاق ، بل هناك اربعة

اسباب اخرى تلي الاقل هي :

١ - الطلبات التي ترد من الدولة ، والمسؤولين عن الدفاع ، او عن الصناعة حول انشاء  
او توسيع مناهج بحث علمي في حقل من الحقول تتطلبه الجهة المسؤولة .

٢ - الطلبات التي ترد من السلطات الاقتصادية ، او التربوية تبغي فيها من الجامعة  
ايجاد طرق تدريب حديثة تعد حاجة المستقبل فيما يتعاق بالطبقة العاملة .

٣ - الطلبات الممثلة الناتجة عن التطور السريع في التقنية لمختلف الحقول الادارية  
والصناعية تبرز فيها الحاجة الى ( حلقات اعادة التدريب ) او ( دورات تنشيطية )  
أو ما يسمى ( بالتعليم المتواصل ) .

٤ - زيادة تكاليف البحوث : لقد اصبح التقدم العلمي يكلف الكثير جداً في حد  
ذاته ، ويدعو الى ضرورة تبديل طرق التعليم من جراء هذا التقدم .

هذه العوامل كلها تلزم الجامعة بزيادة الانفاق ، مما يستعجز عنه في الامد الطويل ان لم  
تسعفها الدولة .

المدى الكمي لهذه الظاهرة :

لنلقي نظرة على ما حدث من زيادة في الانفاق في مختلف البلدان . ففي الولايات المتحدة  
الامريكية<sup>(١)</sup> : كان الانفاق على التعليم الجامعي بكل أنواعه الاتحادي ، وفي الولايات  
والخاص كما يلي : - في سنة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ، بلغ الانفاق ( ٥٠٠٨ ) بليون دولار وفي سنة  
١٩٦٧ - ١٩٦٨ ( ١٧٠٢٠ ) بليون دولار ويتوقع ان يصبح في سنة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ،  
( ٤١ ) بليون دولار تضاف الدولة في حوالي النصف منها ، والنصف الآخر من النفقات  
الشخصية .

(1) Op. cit., see pp. 5-6 ( Rising costs ) .

وفي باجيككا : بلغ الانفاق في سنة ١٩٦٦ ( ٥٢٤٩ مليون فرنك ) وفي سنة ٩٧٠ بلغ ( ٧٠٥٧ ) مليون فرنك . ويتوقع ان يكون في ١٩٧٥ ( ١٠٢٦٣ . مليون فرنك ) .

وفي المملكة المتحدة : كان الانفاق في سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ حوالي ٣ ملايين باون وفي ٩٣٨ - ١٩٣٩ حوالي ٦٥ مليون باون ، وفي ٩٤٩ - ٩٥٠ حوالي ٢٢ مليون باون وفي ٩٥٥ - ٩٥٦ حوالي ٣٦ مليون باون ، وفي ٩٦٦ - ٩٦٧ اصبح حوالي ( ١٨٩ مليون باون ) وكانت مساهمة الدولة من هذا الرقم الاخير بنسبة ٨٣ بالمائة والبقية من مصادر اخرى ، بينما كانت النسبة في البداية لا تتعدى ٣٦ بالمائة وهذا يرينا مقدار سيطرة الدولة على الجامعة في الوقت الحاضر .

وفي بعض الدول النامية :

كالسنگال : حيث يبلغ انفاقها على جامعة دكار حوالي ١٠ ملايين دولار سنوياً وهو رقم كبير بالنسبة لاقتصاديات هذا البلد لولا مساعدة فرنسا لها .

وكالهند التي انفتحت حوالي ٢ بالمائة من ميزانيتها على الجامعات في سنة ٩٦٧ . والتي تأمل ان يصبح ٣ بالمائة في سنة ١٩٧٧ .

وفي بعض دول امريكا اللاتينية :

تزداد نسبة الانفاق على الجامعات حوالي ٣٥ ٪ من ميزانيتها سنوياً بينما يصبح هذا الرقم حوالي ٦ ٪ في البعض الآخر . ففي كولومبيا مثلاً كان الانفاق على الجامعات في سنة ١٩٥٩ ( ١٣ مليون دولار ) واصبح سنة ٩٦٧ ( ٦٠ مليون دولار ) ولنفس الفترة في المكسيك ارتفع الرقم من ( ٢٧ ) الى ( ٩٨ ) مليون دولار وفي نيكارغواي من ٣ و ٠ الى ٣١ مليون دولار . بينما في بيرو من ( ١٧ ) الى ( ٧٦ ) مليون دولار .

نتائج هذا الوضع :

من نتائج ازدياد الانفاق على الجامعات يتعتم على الدولة ان تتحمل العبء الأكبر لتهيئة المال لهذا الغرض ، وهذا الوضع يجعل من امر استقلال الجامعة شيئاً حديداً بالنسبة

للدولة نفسها . وقد تكون هذه المظاهرة أقل حدية في الولايات المتحدة لان الدولة تشارك في حوالي نصف نفقات الجامعات . ولكنها اشد وضوحاً في بقية البلدان الاخرى خاصة في تلك التي تتحمل الدولة كل اعباء الاتفاقيات على الجامعات فيها .  
ففي بريطانيا جاء على لسان لجنة المنح للجامعات ما يلي :

اننا مهتمون بامر التأكيد على حياة جامعية وخلافة تزدهر في هذا البلد بلا تدخل من الحكومة ونظمن في الوقت نفسه دافعي الضرائب في ان صرف هذه الاموال سيكون بالوجه الذي يعود عليهم بأفضل النتائج<sup>(1)</sup> . ولعل اهم ما في هذا القول هو (المبدأ) الذي يعني ادراك كون الجامعات تكون جزء من النظام التربوي المخطط لمواجهة حاجات المجتمع ، والذي يأتي ضمن نظام ديمقراطي تقبلاه سلطاته السياسية . ان هذه اللجنة تعترف بان المواطنين والصحافة والبرلمانات تظهر اهتماماً كبيراً ومتكرراً ليس بأمر طلبه الجامعة فقط وتصرفاتهم ، بل بدور الجامعات في تهيئة الايدي الماهرة ، وفي هجرة الكفاءات . واستقلال الجامعة يجب ان يحسب له حساب بين طرفي المشكلة ، والتي في طرف منها ( لو ان الجامعة عملت بما تراه صحيحاً من وجهة نظرها دون اعتبار للحاجة الوطنية فهناك خطر القوضي داخل الجامعة تحت ستار الحرية الجامعية ) ، وفي الطرف الآخر ( لو ان التقدير كان العامل للسيطر على الجهة الحكومية التي تهب المال للجامعة فسيبقى ذلك ضعف نمو منشآت الجامعة ان لم يكن وقوفها وتلكؤها ان عاجلا او آجلا ) .

وفي السويد اثبتت قصة اساس استقلال الجامعة بطريقة مماثلة وكان المؤلف في التقاليد الجامعية ان مجالس الجامعة وسلطاتها تملك حق القرار في كل الامور العلمية ، كما تملك الحق في صرف موارد الجامعة على الوجه الذي تراه مناسباً ، الا أن الوضع تبدل منذ 1964 حيث اصبحت رئاسة الجامعة جزءاً من ادارة الدولة . ولكن الجامعات مازالت محتفظة

---

1 - Max Beloff. "British Universities & the public Purse"

Minerva. Vol. V, NO 4, Summer 1967, p. 527.

بكمال حريتها العلمية وبجزء من حريتها الادارية وتسير نحو التبلور في اطار السلطة السياسية  
لهذه الحاجات (١) ،

أما في الدول الاشتراكية : فقد جاء في تقرير مؤتمر الطاولة المستديرة لليوناسكو (٢)  
حول الوضع ما يلي : ( تلعب الجامعة دوراً له أهمية خاصة في المجتمع يمكن به إيقاف  
استغلال الفرد للفرد الآخر ، وكبح الاضطهاد العنصري والقومي ، وانهاء احتكار وسائل  
الانتاج . فالجامعة في المجتمع الاشتراكي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمجاهير الشعب ، ولها اثر  
قوي في كل اوجه الحياة الاقتصادية ، والتربوية ، والسياسية . ) وهكذا نرى ان وجهة  
نظر البلدان الاشتراكية للجامعة هو انها يجب ان تندمج اندماجاً كلياً بالمجتمع ،  
وبالنتيجة فان عليها ان تتخلى عن جزء من استقلالها .

وفي بعض الدول النامية : نجد حال الجامعات فيها قريباً مما هو عليه في البلدان  
الاشتراكية حيث تعتبر الجامعة في هذه البلدان احد عوامل التطور فيها وبما ان هذه  
الدول تتحمل عبء الانفاق الكامل على جامعاتها ، وهو غالباً ما يكون عبئاً ثقيلاً ، فانها  
لا يمكن ان تنظر الى هذه الجامعات الا انها احدى الوسائل التي تعمل لتنفيذ سياسة  
ذلك البلد . اننا نلاحظ احياناً ان قسماً من قيادات هذه البلدان تجد نفسها في شك من  
استجابة النخبة المضطمة في الجامعات ، لذا فلا تدع لهم حرية التصريف امور الجامعة على  
الطريقة التي يرتوئونها .

من كل ما تقدم يمكن اجمال عوامل زيادة الانفاق واثرها كما يلي :

١ - ان زيادة الانفاق على الجامعات تنحصرها الدولة باستمرار ( نصف الانفاق في الولايات  
المتحدة ، وثلاثة ارباعه في البلدان الصناعية ، وكاه في البلدان الاشتراكية ) .

1 - This represents a Summary of the replies given to I . A . U .  
questionnaire by Rector Stjernquist.

2 - Document ED, CS/ 261/5, 14

٢ - ويؤدي هذا الى زيادة تدخل الدولة في أمور الجامعة . غير أن حرص الجامعات على استقلالها ادى الى تفاوت في النجاح لبقاء هذا الاستقلال . ففي البلدان الصناعية الغربية بقي مبدأ استقلال الجامعة قائماً الى حد بعيد بينما احتفظت جامعات البلدان الاشتراكية بنقسط اقل من هذا الاستقلال .

٣ - ولكن جميع الجامعات في العالم ارتضت ان تجعل نفسها تحت تصرف المتطلبات الرئيسية للمجتمع ، والتي تحدد من قبل سلطاته السياسية .

٤ - ان سيطرة الدولة وهي تتأثر بالرأي العام والوضع السياسي ، تضع على الجامعات قيوداً مالية متأتية من الامكانيات المتوفرة ومن الحاجة للتوسع والتقدم .

\* \* \*

#### التطور السريع لوظيفة البحث :

تكاد هذه المشكلة ان تكون من مشاكل البلدان العربية الصناعية وحدها ، فأهميتها ضخمة في الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية التي توكل وظيفته البحث وتطوره الى مجامعها العلمية دون ان تتجاهل العلاقة بين التدريس في الجامعات وبين اجراء البحوث فيها . المدى الكافي للمشكلة :

لنلق نظرة على ضخامة هذه المشكلة في عدد من البلدان كي يتسنى لنا تقدير اهميتها . ففي ( الولايات المتحدة الامريكية ) : ( حيث تعتبر هذه الولايات في عصر ما بعد العصر الصناعي الذي يتميز بكون البحث العلمي قد اندمج فيه بنظام معهدي متماسك ليشكل محور سياسة التعليم ) . توسع البحث في الجامعات فيها بسرعة ادت الى زعزعة بقية اوجه النشاط الجامعي ، ومثله حصل في الانفاق على هذه البحوث . وفيما يلي بعض الارقام التي تصور النفقات في هذا المجال ففي سنة ٩٥٢ بلغ الانفاق على البحوث ( ٣١٧ ) مليون دولار منها ( ٧١ مليون ) على البحوث الصرفية و ( ١٦٩ ) مليون على البحوث التطبيقية و ( ٧٧ ) مليون على التطور . وبلغ الانفاق في سنة ٩٦٤ ( ١٧٣٧ ) مليون دولار موزعة بحوالي ( ٨١٥ ) على البحوث الصرفية و ( ٥٧٧ ) مليون على البحوث التطبيقية و ( ٢٣٥ )

على التطور . وهكذا نرى ان زيادة الانفاق قد تضاعفت خمس مرات في مدى اثني عشرة سنة . وهذه المضاعفة كان اكثرها في مجال البحوث المصرفية اذ بلغت النسبة حوالي (١١) ضعف . واذا التقينا نظرة نبي المساعدات التدرجية للجامعات <sup>(١)</sup> في سنة ١٩٦٧ - ١٩٦٨ عرفنا مدى تشجيع البحث في المستوى الجامعي ، فقد بلغت المساعدات في هذه السنة (٣٤٥٠) مليون دولار منها (١٤٥٠) للبحوث و (٥٧٠) للانشاءات و (٦٢٠) لأموال الطلبة و (٤٤٠) للمعاهد و (٣٧٠) لأمور متفرقة .

اما في الدول الاخرى : فمن الصعب ان نجد في ميزانيات الجامعات ارقاماً تدل بدقة على ضخامة البحوث وعندما تكون في ميزانيات بعضها ارقام لا تعرف على الامور العلمية يتمدر معرفة مقدار ما يخصص للصرف على البحوث من هذه الارقام .

ان مكانة البحث في الجامعات والانفاق عليه اصبح متماظماً . وعندما نجد تزايد نسبة الانفاق على البحث في بلد ما ندرك بأن هذا البلد قد اصبح متقدماً ، او انه قد خطا في الحقل الصناعي خطوات كبيرة .

ففي اليابان مثلاً يزيد عدد الباحثين في الجامعات على عدد الاساتذة وتزيد كذلك نسبة معاهد البحث ودورها في الجامعة على معاهد التدريس .

وفي السويد : تؤكد الجامعات على نوعية الرابطة بين الدراسة والبحث وعلى دور البحث التطبيقي في تدريس العلوم التربوية والاقتصادية والطبية . وعلى الرغم من وجود ميل الى جعل الدراسة في بداية كل اختصاص تعليمية صرفة وخالية من البحوث ( ليسهل التعامل بها مع كتل كبيرة من الطلبة داخل وخارج حرم الجامعة ) فان ادخال البحث في المرحلة الثانية من الدراسة أصبح امراً متروكاً منه .

وفي الهند :

وكمثل للدول النامية . حيث الحالة الاقتصادية فيها بطيئة النمو ، وحيث لا يوجد

1 - See ibid., p. 30

العدد المراد من الباحثين المؤهلين نجد مفاصح مثل هذه الدول تحدد في تطوير البحث بأولوية اوجه الصرف وبالإمكانات له ، فتصبح البحوث التي تجري في مثل هذه الحالات بحثاً تطبيقية يتطلبها التطور الاقتصادي لذلك البلد . وفي مثل هذه الظروف يصبح الباحث الناشئ ، متدمراً لعدم وجود الإمكانيات الكافية لديه للتقدم بأبحاثه وتطويرها الى المستويات العالية فيبدأ بالتطلع نحو وضع افضل يرضي طموحه ورغباته . ومن هنا يمكن الخطر في هجرة الكفاءات حيث تجذبهم البلدان الغنية بإمكانياتها وتوفر لهم الاجهزة والمال للبحث . ومن الحلول المقدمة لايقاف هذه الهجرة هي انشاء (مركز الدراسات العليا) في الدول المنية يخصص لها من المال والوسائل ما يكفي لتوفير فرصة البحث لاصحاب الطموح ، وامتصاص اعدادهم والاستفادة من قابلياتهم .

وفي البلدان الاشتراكية : وعلى الرغم من اختلاف التكوين الجامعي عما هو عليه في اي مكان آخر نجد البحوث تحظى بالاهتمام الكبير على الرغم من ان الحجم الاكبر منها قد اوكلت الى الجامعات العلمية . ولعل تعبير الاستاذ «سرجيف» هو خير تأكيدي على اهمية البحث في الجامعة اذ قال ( ان القيمة الأساسية للنظام الجامعي تتكون من وحدة البنية بين التعليم والبحث ) .

نتائج التطور السريع للبحوث :

نتيجة للاهمية المتوقعة من دور البحوث العلمية في الجامعات - سواء كانت هذه الاهمية بسبب التقدم العلمي والتقني المحرز منها ( كما في المجتمعات الغربية ) ام بسبب الحاجة اليها للتقدم الاقتصادي ( في الدول النامية ) ام لتحقيق الاهداف التي تضمها الدولة ( كما في البلدان الاشتراكية ) - تمويل الدول الى زيادة تدخلها في امور هذه البحوث وبالتالي في امور الجامعات غير ان اجماع الجامعات في كل مكان على محاولة الحفاظ على كيانها واستقلالها المستند الى اوضاعها واعرافها ومواردها هو الذي يوثق مكانتها في المجتمع .

فالجوامع لا يمكن ان تقوم بدورها في اي مجتمع معاصر الا اذا نجحت في التنسيق بين نهجها وبين متطلبات المجتمع (اي في استقلال فعال مع قبول توجيه من السلطة السياسية) وهما امران ان لم ينظر اليهما بعين ماحصة تستوعب الاعتبارات المحيطة بهما كافة، لاصبحت الجامعة غير وافية بمهمتها للمجتمع .

ان اسلوب التدافع بين الطرفين (الخدمة) ونموياً (المعرفة الحرة) ، او بين (الخضوع للقوة السياسية) و(الاستقلال الحقيقي للجامعة) هو الذي يحدد الحوار للحياة الجامعية. من هنا تأتي الحاجة الى الرجال الاكفاء الذين يتمكنون من تحقيق هذا التوازن الفعالم والتكيف السليم للجامعة في وسط بيئتها الاجتماعية .

أثر العوامل الخاصة :

تسخر الجامعات من أثر العون المادي لها بأن استقلالها اصبح مهدداً في الكثير من الاحيان ، وتدرك بأن الاحساس (بالحرية الجامعية) له تأثير نفسي على منسوبيها يجعلهم أكثر استجابة للاعتبارات المهنية والعرفية الجامعية منها الى الأوامر التنظيمية والادارية . وان الدولة غالباً ماتضع نفسها في حالة من (المصلحة العامة) او (الأمن القومي) او (التطور الاقتصادي) أو غير ذلك مما يقلل الاحساس بخسارة فقدان استقلال الجامعة. كل هذا يضع الجامعة في مجال ( اشبه بمجال انقطاع الخاص داخل الوضع الاقتصادي للقطاع العام) تحاول الابقاء عليه لتبقى على شئ من استقلالها ولئلا تذوب كلياً في المجتمع التي تعتبر هي مسؤولة عن تطويره ورفع مستواه .

وهناك عامل آخر يحدد علاقة المدرس بالبحث في الجامعات هو ان وظيفة التدريس في الجامعة تبدو وكأنها استجابة لحاجات شخصية معينة داخل كتلة المجتمع ، بينما تبدو وظيفة البحث وكأنها استجابة لاحتياجات جماعية ذات نفع عام . لذا ففي توسيع وظيفة البحث تكامل غير مباشر بين الجامعة والمجتمع ، وعلى الرغم من ان البحث يعطي الباحث حرية كبيرة في العمل ويعفيه من تقييم نجاحه ، فان الحرية التي يحتاجها المدرس هي حرية اجتماعية في طبيعتها تخضع للتقييم الآني والآجل من الفرد ومن المجتمع .

ان قيام هاتين الحريتين في الشخص الواحد وتحديد علاقتهما ببعضهما امران لها  
الاهمية القصوى في الشخص الجامعي الحق .

نوع العلاقة بين البحث والتدريس :

ان تطور فعالية البحث يساعد الجامعة ليس في تدريس نتائج هذه البحوث نظرياً  
بل في استعمال طرقها واجهزتها . ومع تقديم هذه المساعدة القيمة فان البحوث وزيادة كميتهما  
تسكف الجامعة بأمر منها تعيين المختصين للقيام بها ، وتمهئة الظروف والمهيات لاجراء  
البحوث في داخل الجامعة ، بالإضافة الى ان الجامعي الذي سينصرف للبحث سيمهل وظيفة  
التدريس الى حد ما وسيصبح في آخر الأمر اقل كفاءة أو انصرافاً لها . وما اكثر ما اصابت  
النظية الكثير من الطلبة الذين كانوا يأملون لقاء احد الاساتذة ذوي الشهرة العالمية فلم  
يتيسر لهم لقاءه بسبب انصراف الاستاذ لبحوثه التي يطالبه بها المجتمع او الدولة .

يشعر الكثير من الباحثين ان التدريس وظيفة ثانوية تمثل عبئاً لاستنفادها قسماً  
من وقت بحوثهم المولعين بها ، ومن هنا جاء القول بأن كمية البحوث في جامعة ما لها تأثير  
ضار على نوعية التدريس . غير ان التأمل يظهر ان هذا الأثر متأثر من فصل البحث عن  
التدريس وليس من تضادهما . فاعطاء مهمة التدريس بيد نخبة من الاساتذة وبعدهد كاف ،  
وايكال البحوث اليهم في معهد واحد يضم هاتين العماليتين له مزايا كثيرة منها :

١ — تمكين المدرس من اصال العلم كما هو الى الطالب وتزويد الطالب بتأيق حقيقي  
للاواقع .

٢ — تمكين الطالب من التعرف على الاجهزة التي لم توضع لغرض التدريس فقط ،  
بل تلك التي كانت اداة حقيقية للبحث .

٣ — جعل الاستاذ الذي يدرس و يبحث اكثر قابلية على اكتشاف المواهب في طلابه  
وتنميتها وتوجيهها بحكم طبيعة منهج البحث الذي يتبعه .

٤ — تمكين الطالب المتقدم من مساعدة استاذ في بحوثه بصفة مساعد باحث

وتمكنين طلاب الدراسات العليا الذين يقومون ببحوث لتبيل درجتهم من مساعدة الاستاذ في تدريسه .

٥ - الجمع بين البحث والتدريس يفتح آفاقاً جديدة في المناهج الجامعية . وبعدها عنها جودها الذي يمكن ان يجعلها بمرور الزمن اشبه بدائرة معارف منها الى مناهج دراسية .

٦ - ومحيط مثل هذا يكون دوماً مصدر نشاط وفعالية لمن هم في اطاره ، ويؤدي الى تفتح القابليات والمواهب عندهم .  
الخصام بين القديم والحديث :

ان اعطاء الاهمية للبحوث في الجامعات يؤثر في ميزان المعارضة التقليدية بين الانسانيين الذين يذهب تفكيرهم مذهباً تربوياً إفتراضياً وليس علمياً تجريبياً ، وبين العلميين الذين يرون ان الكفة الراجحة هي للعلم التجريبي وليس للتربية الافتراضية . وهذا هو الطراز الجديد من الخصام التقليدي بين ( القديم والحديث ) .

ان التطور في البحوث العلمية واجهزتها ( حتى في العلوم اللغوية والاقتصادية والاجتماعية ) خلقت جواً وطرزاً من التفكير يجذب ( الحديث ) . فبالمقارنة التجريبية تتوضح الطبيعة التربوية في الاستنتاج ، وبتجسيد الخصائص تتوضح اهميتها ويوضع العلم في خدمة الفعاليات التربوية .

يمكن ان يقال ان كمية البحوث تساعد دوماً على تنشيط الاحساس بالنوعية في اي اختصاص كان .

نتائج التبريد تطور وظيفة البحث :

١ - ان تطور البحث في الجامعة يقرب الميزان الوظيفي لها ، ويزيد من تدخل السلطة في امورها بسبب زيادة اعتمادها على الدولة في مصادر الانفاق .

٢ - هناك رغبة في كل مكان للابقاء على شخصية الجامعة بالحفاظ على ذاتيتها المتمثلة في استقلالها المرتكز على وضعها وتقاليدها واعرافها ومواردها .

٣ - لا يمكن للجامعة ان تلعب دورها في المجتمع المعاصر الا اذا وجدت المتطلبات الاساسية لتوازن وتقدم البيئة التي هي فيها ، والا اذا نجحت في التنسيق بين استقلالها وبين قبول درجة من سيطرة الدولة عليها بطريقة يجب ان لا تكون اعتبارية صرفة او انكاشية صرفة .

٤ - وظيفة البحث ليست مثل وظيفة التدريس ، فهي موجبة بصورة خاصة الى الاشخاص بدلا من المجتمع ، واكثر امكنية في دمج الجامعة بالبيئة التي حولها .

٥ - لوظيفة البحث اثر في تطوير وظيفة التعليم عند الاستاذ اذا عولجت بروح متفهمة وبمحاولة جادة .

٦ - الخصومة بين القديم والحديث سائرة نحو ترجيح الحديث الذي باستقصائه العلمي للقيم التربوية يؤكد على ان كمية البحث تخدم نوعية الوعي لها .

## – الفصل الثالث –

### الجامعة: ومسؤولياتها الحديثة

اتضح من دراسة الوجه الكمي للمتطلبات الحسب مدينة التي اقتضتها زيادة عدد الطلبة وزيادة الانفاق وتوسع وظيفة البحث ان هذا التغير ادى الى تغير في كيان الجامعة نفسها وفي علاقتها بمؤسساتها وفي مكائنها في المجتمع .

واتضح ايضاً ان هناك وجهاً كيفياً للمتطلبات لا يمكن اعتباره منفصلاً عن الوجه الكمي ، ان لم نقل انه جزء منه ، وتحدد المتطلبات التالية :

#### ١ – متطلبات التطور الاقتصادي :

اعتبارات عامة : من المعلوم ان طابع اى جامعة هو طابع بيئتها الاجتماعية وكلما كان دور الجامعة مندمجاً في البيئة كانت خدماتها لتلك البيئة اكبر . ومادامت المجتمعات الحديثة تطمح في ان تبلغ افضل درجات التطور الاقتصادي فان للجامعة دوراً يمكن ان تلعبه في تحقيق هذه المطامح للمجتمع ومكانة ستبوءها عند القيام بهذا الدور .

لقد ورد في تقرير ( سكينزيانسكي )<sup>(١)</sup> في اجتماع وزراء التربية الاوروبيين في النمسا عام ١٩٦٧ ( ان دور الجامعة الاساسي هو تدريب وتهيئة الاختصاصيين الذين يتوقع منهم

---

(1) Acces to Higher Education from the Point of view of the present and foreseeable development needs of the community, UNESCO ( ED . 68 / D . 38 / F , 1968 ) .

تطوير اقتصاديات ذلك البلد) او بتعبير اوسع (ان الوظيفة المثالية للجامعة هي ان تأخذ على عاتقها إيجاد التوازن بين الاسباب والنتائج للهارة التي يكتسبها الطالب في الجامعة والتأثير الذي يظهره اكمال الدراسة على التطور الاقتصادي) وهذا يعني ان علينا وقبل دخول الطالب للجامعة ان نتأكد من ان هذا الطالب يتمتع بموهبة سيؤدي صقامها وتهذيبها الى قدرات تمكنه من تقديم النفع لبلده في اختصاص يحتاجه ذلك البلد . اذا فن وجهة نظر اقتصادية واجتماعية لا تكن اهمية التربية الجامعية في مقدار عدد الطلبة المتخرجين من القطاع التربوي والاقتصادي ، بل في التأكد من ان لديهم المعرفة المطلوبة والكفاءة التقنية ، وان دوافعهم سليمة وانهم يتحسسون واقع مجتمعاتهم . في هذا الطريق يجب توجيه التعليم الجامعي وتكييف اسلوبه وفق قواعد وواقع البيئة الاجتماعية والاقتصادية .

مشكلة توقع اعباء طارئة :

على الجامعات تدريب طلبتها بالشكل الذي يهيئهم لمهنة المستقبل وبالطريقة التي تكفل لهم حسن هذا التدريب ، وبالعدد الذي يحتاجه المجتمع بعد سنوات بالرغم من صعوبة تقدير هذا العدد او طبيعة الاختصاص للمهن ذات المستوى العالي التي يحتاج اليها المجتمع يتطور سريعاً في تقنية .

ان الجامعات الحديثة تجري الآن الكثير من البحوث لمعرفة التطور الذي يصيب المجتمع من جراء الاكتشافات العلمية وادخالها الى الحياة العامة والتي تؤدي بدورها الى تبدل الحاجة الى نوعية وكمية الخريجين والذين يجب ان تهيئهم الجامعات . وليس بإمكاننا من جهة ان نقول الكثير عن ماهية التطورات وعن الاستعداد لسد احتياجاتها ولكن العبء الطارىء هو ان نتخذ الخطوات لمعرفة احتمالات التكوين الجديد وما يتبع ذلك .

طريقة التعلم اساس التعليم :

ان التعليم السليم هو ان يعطي الطالب الجامعي المعرفة التي تساعد في حياته العملية

على حل المشاكل التي لم يتعلم حلها في الجامعة ، ولنضرب مثلاً بالمهندسين إذ يؤمل ان تعطيه الدراسة الجامعية الكفاية من العلم في اختصاصه وكذلك الطريقة التي تمكنه من الاستفادة من هذا العلم عند ما يواجه مشكلة تطبيقية في حياته العملية بعد التخرج والتي هي في الواقع امتحان لعلمه ومواهبه التي رعتها الجامعة اثناء دراسته . وعلى حسب ما استوعبه اثناء الدراسة يتوقف نجاحه امام هذه الامتحانات العملية في اختصاصاته الهندسية .

ان الافراط في التخصص والتدريب كما هو الحال في بعض الدراسات يمكن ان يقف عقبة امام اى تكيف في المستقبل بعكس ما يمكن ان يؤدي اليه التعليم العام والخبرة الواسعة في الحقل التقني والتي تعطي خريج الجامعة تكويناً واسعاً وقابلية اكثر للملاءمة في عصر التطور السريع .

متطلبات التعليم الاختصاصي :

وتوجز بما يلي :

١ - التهيؤ لتوقعات بعيدة الامد في طرق هذا التعليم لدوي الدور الفعال في المجتمع .

٢ - معرفة قوانين التطور التقني والاقتصادي لسكل حال .

٣ - توضيح اهداف التعليم العالي وما ذا يعني تعليم اي شيء في منظار تطبيقية .

ان التوقعات لهذه المشاكل الثلاث جاءت في تقرير الطاولة المستديرة لليونسكو الذي

جاء فيه ( قيام التدريسات العلمية في احدى الدول الاعضاء يجب ان يهدف الى التهيؤ لتوقع

وضع أمثل في التكوين الاجتماعى والمهني للمجتمع . والاستفادة من هذا كانه كأداة في

التطور الاداري للتعليم العالي .

ويعتبر ( كمفر )<sup>(١)</sup> ان الخطوات المثلى في التعليم للبالغين والتي تعتبر مثلى لاي مستوى

---

(1) See Kempfer . Adult Education New York , 1965. chapter 2 , pp.20 -24 dealing with the « thinking process » .

في التعليم ، خاصة في المستوى الجامعي ، هي :

١ - تحديد المشكلة وفهم طبيعتها .

٢ - إيجاد الحقائق عنها .

٣ - تحليل هذه الحقائق وتقييمها .

٤ - البت وانتقاء الملائم من بينها .

٥ - العمل وتنفيذ ما بت فيه .

٦ - تقييم نتائج هذا العمل .

وهذه المراحل يجب ان تخضع للبحث والدرس لتتضح الغاية التي يمكن ان تتحقق من تعليم اي موضوع وانمائدة التي تتأني من العمل فيه ، وكيف يمكن جعل اتسكامل بينها أكثر خدمة لغاية معينة .

والتعليم المهني المبني على العمل الجماعي وعلى تحمل المسؤولية هو التعليم الذي يؤهل ذوي القدرات المتعددة الذين يتمكنون من تكيف انفسهم للاستفادة من تعلمهم عند مواجهة امتحان تلك القدرات في واقع الحياة .

ففي البلدان الاشتراكية :

توجد هذه المشاكل نفسها ولكن حلها يكون في تقنية التخطيط ، لأن الحاجة الآنية هي تخريج عدد يكفي لمواجهة حاجة المركب الاقتصادي .

وفي التقرير الذي كتبه (الاستاذ كابتسا)<sup>(١)</sup> يتضح كيفية توجيه هذه الوظيفة في الاتحاد السوفيتي : (لا يحدد عدد الطلبة وفق تقليد متبع في جامعاتنا او الرغبة في اي مهنة او اختصاص بل تحده حاجة المجتمع ، لان الدولة تسكفل لاي متخرج عملاً في اختصاصه ، وبما ان التعليم العالي في هذا البلد مجاني للجميع فان الدولة ترسل هذا الخريج الى المكان الذي تكون الحاجة اليه على اشد ما . ولكن الذي يحدث في الواقع هو ان امام الخريج عدة

(1) Kapitsa reply to I. A.U. Questionnaire ( Henri Jane report )

عروض للعمل ينتقي منها لنفسه ما يناسبه ، فإذا ما تضاربت رغبته مع رغبة الدولة فإن الدولة تلزمه على ان يخدم في المكان الذي تحتاجه فيه ولمدة ثلاث سنوات . ويتولى توزيع الخريجين على مختلف الاماكن مجلس جامعي مكون من عميد تلك الهيئة ورئيس القسم في ذلك الاختصاص وممثل عن الطلبة وآخر عن المصاحبة او الدائرة المعنية ، ولانتقاء مكان العمل يؤخذ بنظر الاعتبار قابلية الطالب - من خلال سني دراسته - بحالته العائلية ومواهبه الشخصية ورغباته ، اضافة الى العوامل الاخرى ان وجدت ، واذا ما كان صاحب الشأن متزوجاً فان احد الزوجين فقط يخضع لاعتبارات انتقاء محل العمل ، والخريج المعين في مكان ما تحميه قوانين خاصة تكفل له ان لا يستخدم في عمل الا في اختصاصه ، وعلى الجهة التي تستخدمه ان توفر له ظروفاً معاشية وحياتية مقبولة ) .

ان ما جاء في هذا التقرير يوضح ان جهاز تنظيم عدد الاختصاصيين يبدأ من تحديد عدد الطلبة الذين يجب ادخالهم الى الجامعة لدراسة ذلك الموضوع ، وهذا كفيل بعدم تخريج اختصاصيين في فرع ما زيادة على ما يتسع لهم مجال العمل فيه . ويضيف صاحب التقرير ان نسبة الخريجين الذين لم ترضهم نتائج هذا التنظيم هي قلة لا يحسب لها حساب ، وهم عادة من الطلاب المهملين في دراستهم والذين يطمعون بفرض تساوي فرص المتفوقين من زملائهم .

ويصف ( الاستاذ سيرجيف ) خصائص الجامعات السوفياتية بما يلي :

تختلف الجامعات السوفياتية نوعياً عن مثيلاتها بانها سهلة المنال ، وديمقراطية الخصائص . فالتعليم مجاني ، وحاجة الطالب للمادية مكفولة تماماً ، والقبول في الجامعة موضوع على اساس واضح وبمقاييس تعتمد على معلومات الطالب وقدرته عند الدخول ، وهي تتميز بالارتباط الوثيق فيما بينها فيما يتعلق بطرق التعليم والبحث العلمي والانتاج . وفي اثناء الدراسة يتمكن عدد غير قليل من الطلبة من المشاركة في اعمال الجامعة العلمية اذ يتمكنون من القيام بالتطبيق العملي ذي الطبيعة الانتاجية في معاهد البحوث ومعاهد التربية

ومراكز الصناعة والزراعة كما يمكنهم المشاركة في البعثات العلمية أيضاً . وهكذا فان محاولة حصولهم على الشهادة لن تكون نظرية صرفة ، بل مكتملة بتعلم الحل العملي للمشاكل الاساسية . واطروحاتهم أما ان تنشر في المجلات الدورية أو أن تحفظ في مؤسستهم الانتاجية للاستفادة منها .

كل هذه الخطوات تؤدي الى التوافق في الرغبات بين الجامعة والدولة . فالدولة بتمكثها من تطبيق مبدأ التخطيط المتطور في الجامعات تصبح ميالة لتقوية هيكل الجامعات سواء بدمجها مادياً أم بجعل جهدها متصلاً لصالح المجموع كله .  
أما في الدول النامية :

حيث تصبح الحاجة أشد وأكثر مجالاً للتقنيين ، فانها تميل الى جعل متطلبات التعميم الجامعي أكثر تبسيطاً واشد استقراراً . لجامعة دكاكار<sup>(٧)</sup> مثلاً : والتي تسير على هدى الجامعات الفرنسية تشعر بالحاجة لان تسكف نفسها لمختلف الظروف ، فهي تحاول في الوقت الحاضر اعادة تشكيل الجامعة لتمكين من تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله وهو تلبية حاجة المجتمع المتطور وذلك باعطاء الأفضلية لإعداد خبراء مهنيين يمكن الاستفادة منهم لاقتصاديات البلد وخدماته المدنية .

وهكذا نجد ان التطور التقني السريع في البلدان المتقدمة الذي يجعل الحاجة ماسة لخريجين متعددي القدرات يختلف كثيراً عما هو عليه في البلدان النامية التي تتحدد حاجتها بتهيئة عدد اكبر من التقنيين في فروع الاختصاص التي يحتاج إليها البلد لتطوير اقتصادياته ، ولذا تميل أكثر هذه الدول الى اتباع نظام (المستوى الدراسي المتوسط) اذا كانت لها الامكانيات على تطوير جامعاتها في هذا السبيل .

الحاجة الى الاختصاصيين بالادارة :

هناك حاجة ماسة وعاجلة في كل الدول للاختصاصيين في الادارة العامة وادارة الاعمال

(2) Reply by Dean Seydousy to the questionnaire of . I . A . U .

تفرض هذه الحاجة في الدول الصناعية مستوى عالياً من هؤلاء الإداريين لهم القدرة على التنظيم الحديث وعلى تكوين حقول الترابط في ( الإدارة العلمية ) . ان التكامل بين العوامل المتعددة المعقدة في أي مشروع ( علمي تقني اقتصادي قانوني ... الخ ) واخضاعه لنظام عمل متماسك ، يجمعه واقماً تحت ما يسمى (بالادارة الحديثة) . والجامعة هي الجهة الملتزمة بمواجهة هذه الحاجات المتداخلة للتطور الحديث .

اما في الدول النامية فيكفي في هذه الحاحه ان يكون الاداري في مستوى منظم قدير وقائد حسن للمجموعات الانسانية والتقنية ذات الحجم المتوسط للمجتمع فيه مزيج من مستوى تقليدي وحديث .

الحاجة الى اختصاصات جامعية :

ان التطور الاقتصادي يدعو عادة الى توفير اختصاصات جامعية جديدة لم تكن المجتمعات الحديثة بحاجة اليها قبل تطورها مثل (شؤون الريف) و (مصادر المياه) و (التلوث) و (المناهج الدولية) و (السكان) و (الدراسات الوثنية) و (الدراسات الزنجية) وغيرها وكلها تمثل الاستجابة للحاجات النابعة من التكيف الحاد للمشاكل الناجمة عن التطور في المجتمعات الحديثة .

وللدكتور «أوهاما» رأي في ان اليابان أكثر حاجة الى الاختصاصات الجامعية الجديدة الآتية : (تخطيط المدن) و (الدفاع الوطني) و (السكان) و (تلوث الماء والهواء) ويؤكد على ان الحاجة اليها يجب ان تكون من اعلى المستويات .

اما في الدول النامية مثل دول امريكا الوسطى فقد نجحت بعض الجامعات هناك في دمج اختصاصات متعددة مع التدريس الجامعي كما انها اوجدت دراسات جامعية جديدة . فمحي كولومبيا مثلا اوجدت دراسة (الزخرفة والاعلان) و (العلاقات الصناعية) و (السياحة) و (هندسة الاكترون) و (التغذية) . وفي «المكسيك» اوجدت دراسة (الفيزياء الرياضية) و (الإعلام) و (الهندسة الذووية) و (تدجين الحيوانات) . وفي

« بيرو » اوجدت دراسة ( علم المحيطات ) و ( الصيرفة ) و ( علم النفس الكيميائي ) و ( السمكات ) . ويظهر من كل ذلك ان بلاداً قد يحتاج الى اختصاص او دراسة جامعية في احد فروع المعرفة لا يحتاج اليه بلد آخر ، والمستوى لهذه الدراسة يختلف في بلد عنه في بلد آخر ، وسيان تكون الدراسة مؤدية الى دبلوم او دكتوراه ، فالابداع امر نسبي ويجب ان ينظر اليه و يقيّم حسب الوضع الخاص الذي يتوفر فيه .

## ٢ - المطلب الاجتماعي : ديمقراطية التعليم

يتمتع تحقيق هذا المطلب على عدة عوامل اقلها شأنها هي الجامعة نفسها ، فالطالب عند دخوله الجامعة يكون قد تأثر من قبل بهذه العوامل واتخذ لنفسه الطريق الذي سيمضي فيه سواء كان هذا الرأي صادراً عن وعي او بدونه ، وهذه العوامل توجز بما جاء في تقرير اليونسكو في اجتماع وزراء التربية الاوربيين في فيينا ١٩٦٧<sup>(١)</sup> ، ( ان الطبقة الاجتماعية والرغبات والشخصية ، كل هذه ومن خلال انعكاسها على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتربوية تظهر حقيقة هي : قلة تمثيل الطبقة العاملة في نسبة القبول في الجامعات ) . ففي بلجيكا مثلاً تبلغ نسبة قبول ابناء الطبقة العاملة في الجامعات ١٠ ٪ بينما تبلغ نسبة الطبقة العاملة نفسها ٤٠ ٪ من مجموع المواطنين . غير أن نسبة الـ ١٠ ٪ من القبول في الجامعة كانت قبل عشر سنوات ؛ فقط وهذا يعني ان ديمقراطية التعليم سائرة نحو التقدم .

اما في الدول الاشتراكية فان نسبة المقبولين في الجامعة تساوي نفس النسبة للطبقة العاملة بين المواطنين وهذا يعني ان ديمقراطية التعليم قد تحققت في هذه الدول .

(1) This principle has been put into effect in Sweden by the application of a system of automatic adjustment ( according to Rector Per Stjernquist ).

اما الطبيعة الاجتماعية لهذه الظاهرة في فرنسا فالاستقصاء<sup>(١)</sup> الذي جرى سنة ١٩٦١ على (٢٥٠٠) شخص بارز في مختلف نواحي المعرفة كالسياسة والفن والادارة والرياضة والجيش والعلوم والآداب والاديان أظهر ان التكوين الطبقي لهؤلاء كما يلي : ٢٨٪ من ابناء العمال ٥٧٪ من ابناء الفلاحين ١٧٢٪ من ابناء رجال الاعمال ٤٥٪ من ابناء رجال الاعمال الحرة وكبار الموظفين . وهكذا يظهر جلياً ان الناس لا يبدأون حياتهم بنفس الفرص وان احتمال النجاح يكون اكثر للذين يبدأون حياتهم بداية افضل من غيرهم

اجراءات اصلاحية :

وتوضح بالنقاط التالية :

١ - عوامل الديمقراطية على المستوى الجامعي : بعد دخول الطالب الجامعة تكون صورة المرحلة الدراسية وطريقها قد حددت بوضوح يصعب الابتعاد عنها او تغييرها ، والعوامل التي حددت هذا الطريق تبقى ذات اثر في مسيرة الدراسة ، فالمعون المادي قد يجعل اكمال الدراسة امراً ميسوراً اذا ما توفر ، والا اضطر الطالب الى التسكيب نهائياً والدراسة مساء مما يجعل الدراسة تتم بصعوبة اكثر ، ووقت اطول ، وبالتالي بمستوى اقل . ويؤثر السن والجنس والطبقة والعوامل الجغرافية تأثير العون المادي نفسه . فالطالب الثقتى اكثر قدرة على الدوام واستيعاب الدراسة الجامعية من كبار السن في هذه المرحلة ، هذه العوامل كلها يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار عند التفكير في جعل التعليم العالي في متناول الجميع .

٢ - مبدأ الدراسة المتوسطة والثانوية الموحد : اذا كانت الدراسة التي تؤهل للدخول في الجامعة دراسة موحدة محددة المدة ، فالقبول في الجامعة على اساس اكمالها امر مقبول

(1) See some problems in the Development of Higher Education in Europe ( Antwerp Symposium, Sept. 1966 ), Belgian Ministry of National Education. Contribution of M. Paul Arnaud on continuing education, pp. 56-57.

عندما تحفظ جزئي هو ان من الخبير للجامعات ان تشرط نوعاً من المستوى في بعض الدروس عند القبول في نوع من الدراسات ، كاشتراط مستوى معين في الرياضيات والفيزياء عند التقدم للدراسة الهندسة ، وفي علوم الاحياء والكيمياء عند التقدم للدراسة الطبية ... وهذا التوحيد والتحديد له فائدته لانه يوفر على الطالب ، اثناء الدراسة الثانوية ، التوسع في دراسة بعض المواد التي لا تنميد في مستقبله الجامعي .

٣ - التنوير ، التوجيه ، الاعلام : قبل ان يسجل الطالب في الجامعة يجب ان تجري له مواجهة في جو من التنوير والتوجيه والاعلام يعرف فيه بنوعية الدراسة التي ستواجهه ومنهاج الدروس ومتطلباتها ومصاعبها واحتمال ايجاد عمل له بعد تخرجه يناسب دراسته ، ومن السواب ان يعرف الطالب ايضاً الانطباع الذي تكوّن عنه بعد هذه المقابلة والنصائح التي ستساعده على اتخاذ قرار بشأن مستقبل دراسته ، وفي حالة قبوله في الدراسة التي يرغب فيها يجب ان يعلم ومن بداية مرحلته الدراسية كيفية استفادته من الخدمات التي تيسر له وكيف يمكن له اكمال ما يفوته من الدرس او ما يحتاجه من امور هي من صميم حياته الجامعية المقبلة .

ان التقييدات التي توضع على اعداد القبول في الجامعات بسبب التخطيط حسب حاجات البلد او امكانية الجامعات المادية والتدرسية قد تبدو وكأنها حرمان من حق التعليم العالي لثمة من المواطنين . هذا الاحساس يجب ان يوضح ويبدد بتكوين (هيئة الاعلام والتنوير) التي اذا ما احسن تطبيقها ستذلل جل العقبات .

ففي يوغوسلافيا يتم تطبيق اوسع للتنوير والتوجيه والاعلام حتى ان الذين يرغبون في دخول الجامعة ولا يحملون شهادة اندراسية الثانوية يتمكنون من اجتياز امتحان للجدارة تنظمه هذه الاجان يتمكنون به من دخول الجامعة .

وهيئة التنوير والتوجيه والاعلام لا تكتمني بمواجهة الطالب قبل دخوله الجامعة بل ان عليها ان تتولاه اثناء وجوده فيها طيلة المرحلة الدراسية ، ولعل اهم ما يجب ان تقوم به

بعد دخوله الجامعة هو مساعدته على التكيف للحيث الجديد بإبداء المشورة المبنية على إيجاد الوعي للمشكلة وليس الخداع وفرض الضغوط ، ومن هنا نرى ان تكوين مركز للتوجيه في الجامعات امر له اهمية بالغة في مساعدة الطلبة نفسياً واجتماعياً وان هذه المراكز ستكون بطبيعتها مراكز لبحوث النفسية والاجتماعية في الوقت نفسه .

ان عدد العاملين في هذه المراكز يجب ان يكون كافياً ليتمكنوا من القيام بعملها على خير وجه وليعوض الطلبة الذين هم من الطبقة السكادحة في المجتمع عن حرمانهم التربوي في محيطهم . لقد حقق هذا التنظيم فائدة قصوى في الجامعات (١) ، خاصة تلك التي ظهرت فيها نسبة كبيرة من الرسوب وترك الدراسة . وكانت الفائدة اكبر بعد اعادة النظر في امر الامتحانات وقواعدها وتوزيعها على السنة كلها او تركيزها في آخر السنة : وفي احتساب المعدلات أو بأسقاطها من الاعتبار وفي الاعتماد على الامتحانات التحريرية او على الشفوية وفي لزوم النجاح في كل المواضيع او إيجاد حدود اخرى اقرب للمعادلة .

٤ - مساعدة الطلبة : في المساعدات المالية والمادية لا تختلف العناية والمبدأ في التعليم الجامعي عنه في التعليم الثانوي ، سوى ان الطالب الجامعي اكبر عمراً واقدر على الانفاق على نفسه . لذا فان العون المالي الذي يعطى له يجب ان يسلم اليه وليس لولي امره كما هو الامر في حالة الطالب الثانوي .

وفي الدول التي فيها مصاعب اقتصادية ترى الطلبة يميلون الى اختيار الدراسات الجامعية التي لا تدوم اكثر من اربع سنوات فاذا كان اختيار الطالب لدراسة ذات مبدأ اطول فان المساعدة المالية يجب ان تكفل له نفقاته للمدة التي تزيد على ما تقدم وأن يؤخذ بنظر الاعتبار أن الطالب قد اصبح فيها اكبر عمراً واكثر حاجة للمال . وعند مساعدة طلبة الدراسات العليا يجب ان لا يغرب عن البال بان شأن هؤلاء يجب ان يكون شأن زملائهم الذين اصبح لهم مهنة والذين اصبح التزاماتهم المالية اوسع .

(١) انظر الصفحة (١١١) .

وفي مجال المساعدة يجب على الجامعة ان تهنيء المنشئات التي يحتاج اليه الطالب يومياً كالمطاعم مثلاً وتجهلها باسعار معقولة ومتقاربة لكي يتمكن الطالب المعان من الاستفادة من المساعدة المالية من جهة ، ومن الشمور بزوال الفوارق بينه وبين بقية الطلبة ( عند الجلوس معهم على ؤائدة واحدة ) من جهة اخرى .

٥ - التليم الجزأ : التليم المسائي والتليم بالمراسلة يشكلان جزءاً متمماً لنظام التليم العالي . وقبول الطلبة في مثل هذه الدراسات يجب ان يكون على المبدأ والاسلوب اللذين يقبل بهما الطالب للدراسة الاعتيادية ، فعليه ان يكون حاصلأ على شهادة الدراسة الثانوية وان يثبت عند المقابلة انه اهل للدراسة ، وان لا تكون عنده من العوائق الشخصية والاجتماعية ما يجعل اكمال دراسته امراً غير ممكن او غير مشر .

وطلبة الدراسة الجزأة والذين يحتاجون الى مختبرات في المساء هم جزء قليل من مجموع الطلبة وبالامكان تهيئة تلك المختبرات لهم كلما اقتضى الامر .

كما ان الطلبة اللامعين في الدراسة المسائية او بالمراسلة يجب ان يساعدوا مادياً ويهنيء لهم الالتاء الى الدراسة الصباحية متى شاؤا ذلك .

هذه هي المتطلبات التي تواجه الجامعة عند السير على مبدأ ديمقراطية التليم والمقترحات التي تساعد على حل المشاكل الناجمة عن تطبيق هذا المبدأ .  
توجيه الدراسة :

ادت ديمقراطية التليم الى امكان حصول الطالب على الدراسة الجامعية ولكنها لم تؤد الى اعطائه فرصة انتخاب نوعية الدراسة ، فالالتاء الى الفروع التي تؤدي دراستها الى الوصول الى مراكز القوة او المهن ذات الافضلية لم تعد طوع اختيار الطالب شأن الدراسات التي تؤدي الى المهن ذات المستوى المتوسط .

والطالبات على الرغم من تزايد اعدادهن في الجامعات ليس لهن حق الاختيار الكامل للفروع التي يرغبن فيها ، ويعمل اقبالهن على نوع من الدراسات وعزوفهن من اخرى

باستعدادهم الجسدي والنفسي والاجتماعي لتلك الدراسات ، فيلعبن للدراسات المهنية الانسانية والتمنون يقصر بكون الطالبية تضع امامها الاستفادة من دراستها في حياتها الخاصة المقبلة اضافة لحصولها على الدرجة الجامعية ، وعزرها عن بعض الدراسات كزراعة وغيرها يعمى الى تركيبها الجسدي وعدم احتمالها مشاق مثل هذه المهن .

يظهر الواقع الذي تواجهه كثير من الدول وهو الفيض في خريجي الدراسات الانسانية والحاجة الى خريجي الدراسات العلمية التي يحتاج اليها تطور البلد وانتهوض باقتصادياته .

ففي فرنسا مثلا كان توزيع الطلبة الجامعيين في سنة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ كما يلي :

١٧ر٥ ٪ دراسة قانون و ٣٣ر١ ٪ دراسات انسانية و ٣٣ر٢ ٪ دراسات علمية

و ١٦ر٢ ٪ دراسة طب وصيدلة . وهذا مثل واضح على طغيان الدراسات الانسانية التي

اصبح من خريجها فيض لا حاجة بها اليهم .

اما الطالبات في فرنسا فيشكلن في العام نفسه النسب المئوية التالية من مجموع الطلبة

العام في كل اختصاص ففي الآداب ٦٤ر٩ ٪ ، وفي القانون ٢٨ر٢ ٪ ، وفي العلوم الطبيعية

٣٠ر٤ ٪ ، وفي الطب ٢٤ر٥ ٪ .

وتشكل الطالبات في الاتحاد السوفياتي في العام نفسه النسب التالية ٦٤ ٪ في

الانسانيات و ٢٩ ٪ في العلوم الطبيعية و ٥٢ ٪ في العلوم الهندسية . ومن الجداول التي

نشرتها « اليونسكو » والتي استقيت منها الارقام السابقة تبدو الحقائق التالية فيما يتعلق

بالطالبات الجامعيات ونوعية دراستهن : هناك ميل لدراسة التربية والآداب والفنون

الجميلة وفي هذه الفروع يزيد عددهن على عدد الطلاب : اما العلوم التطبيقية والزراعة

فتمتصر على الطلاب عدا بعض الاستثناءات ، مثل ارتفاع نسبة الطالبات في العلوم الهندسية

في الاتحاد السوفياتي ، وطالبات الزراعة في فنلندا ، ومثلهن طالبات العلوم الطبية في البلدان

الاشتراكية بصورة عامة . وقد يكون السبب في ذلك ان التخطيط الاقتصادي والتعليم في

الاتحاد السوفياتي وفي البلدان الاشتراكية يجعل من السهل التوفيق بين الاختصاصات

وحاجة المجتمع، ويشير الى هذا الواقع الاستاذ (كابستا) في تقريره : إن خريجي فروع الفيزياء والرياضيات والكيمياء والعلوم البيولوجية أكثر بكثير من خريجي الفلسفة والتاريخ عندنا .

٣ - (الجامعة) نقطة الانطلاق لاستمرارية التعليم :

(التعليم المستمر) او (التعليم طول العمر) يعني ان بإمكان كل انسان وفي كل عمر ان يدرس سواء كانت دراسته بالطريقة التقليدية او انها متممة لدراسة انقطعت بعض الوقت ، او هي دراسة في دورات لانعاش الذاكرة ، سواء كان الحافز لهذه الدراسة إعادة التدريب او الاستفادة منه في الترفيع او الترقية ، ومواصلة الدراسة أصبحت كثيرة الشروع في المجتمع ودوافعها قائمة ولكن نجاحها متفاوت غير متسق بسبب عدم وجود خطة لهذا الاتجاه .

التعليم المتواصل والتقدم التقني للمواطنين الفعّالين :

تزايد المعلومات التقنية والعلمية وتجدد نفسها بسرعة الى درجة ان التعليم الجامعي يصبح بعد فترة غير كاف وغير ملائم ، وتبدأ الحاجة الى المعلومات الجديدة في اللحظة التي تنتهي فيها الدراسة الجامعية ، ومن الضروري العودة الى التعليم من جديد ومرات عديدة اذا ما اراد المرء مسايرة ركب العلم والتطور ، مما يجعل المشرفين على التعليم مسؤولين عن تهيئة ما يلزم لتحقيق هذه العودة للدراسة ومواصلتها ، لأن طريق العودة لمواصلة المدرس يضع الدارس امام عقبات كثيرة قد يصعب عليه ان يتحسس طريقة من بينها .

وهكذا نجد ان التعليم لم يعد حصراً على عمر دون آخر ، والعودة للدراسة لا تعني تكرار دراسة المعلومات السابقة نفسها ، لأنها ستكون قد تطورت او تبدلت عند العودة لها ، او لان الشخص يجد نفسه مضطراً احياناً الى تبديل مهنته وان عليه تبديل جزء كبير من تعلمه ، لكي يتمكن من الحصول على فرصة افضل في ترقيته ، او كسب مركز ارفع في مهنته ، او التوسع في الخبرة فيها ، وان ازدياد التقدم في بلد يزيد عدد الذين يحتاجون

الى التعليم المتواصل فيه لتبديل او لتطوير مهتهم ودراستهم .  
يصنف ( تورستن هوسن <sup>(١)</sup> ) مستويات العاملين في المجتمع الى اربعة اصناف :

١ - العمال غير الماهرين

٢ - العمال الماهرين

٣ - رجال الادارة والتقنيين بالممارسة

٤ - خريجي الجامعات الاداريين والتقنيين

وتشبه هذه السكتل الاربعة بهرم متصاعد قاعدته العمال غير الماهرين وقته خريجي الجامعات الاداريين والتقنيين . ويزيد عدد افراد كل طبقة منه على عددهم في الطبقة التي تليها ، ولكن دخول عامل التعليم المتواصل ومحاولة العمديين منهم تحسين احوالهم المهنية سواء بالتطور او بتبديل المهنة جعل تكوين الهرم للسكتل الاربعة بيضوياً طرفه الدقيق كتلة العمال غير الماهرين .

وقد وجد الاستاذ ( يشارك ) <sup>(٢)</sup> أن ٤٢ ٪ من الناس في السويد يبدلون مهتهم بين سن ال ٢٠ - ٢٨ . وليس بخاف مقدار ما يحتاجه تبديل المهنة من تعلم جديد .

ومن الجدير بالملاحظة تلك العلاقة بين تبديل هيكل المجتمع والمهن التي فيه وبين الحاجة الى التعليم المتواصل . ففي المجتمعات الغربية مثلاً كان لادخال استعمال الطباعة اثر في المجتمعات القديمة اذ جاء عصر المطابع في القرن الخامس عشر فأدى الى تغيير واستحداث انواع جديدة من الاعمال . ثم جاء القرن التاسع عشر بالتلفون والتلغراف والالة الكاتبة واليوم جاء الترانستور والتلفزيون والآلات الحاسبة . كل هذه ادت الى تمزيق الكيانات القائمة للمجتمع واستوجبت استحداث مهن جديدة كل يوم . فالكاتب ثم عامل الطببع ثم كاتب

(1) T. Flusen . Lifelong in the « educative society » in Int . Rev . Appl . Psychol . , Vol . 17 , No . 2

(2) See Article quoted by Torsten Flusen .

الاختزال ثم للمبرمج على الآلات الحاسبة - وفي كل مرة تتبدل نوعية التعاون بين الممتهين، وتوضع مقاييس جديدة للعلاقة الاجتماعية المستحدثة .

هذه العوامل تؤكد من جديد حاجة الشخص الى التعلم باستمرار وحاجة الجامعات الى تطوير مناهجها وطرق تعليمها ومواد علمها، وهذه تؤدي بدورها الى تكوين مجتمع جديد له متطلباته وله اسلوبه الذي يصبح فيه التعليم التقليدي قاصراً، والتعليم المتواصل مفتاح النجاح في تغيير نظام التعليم<sup>(1)</sup> .

المتطلبات من الجامعة :

عندما تقوم الجامعة بدورها في التعليم للمتواصل استجابة لمتطلبات المجتمع تواجهه

المطالب الثلاثة التالية :

أ - ان تهني الوسائل لقبول الطلبة الاكبر عمراً .

ب - ان تنظم على نطاق واسع مناهج اعادة التدريب وتدخل الجديد في مناهجها وتستحدث المواضيع والاختصاصات التي يحتاج اليها المجتمع .

ج - ان تجرى المزيد من البحث في موضوع التعليم المتواصل من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية، ومن وجهة اصول تدريسه، وفي الطريقة التي يطبقها، وفي تأثيره على نظام التعليم القائم . وهذه البحوث مهمة لان التعليم المتواصل ينمو الآن بطرق متعرجة وغير منظمة قد لا تتحقق الغاية المطلوبة منه إن لم يؤخذ ذلك بنظر الاعتبار .

وللدليل على اهمية البحوث هذه في مستقبل التعليم المتواصل نقول: ان المعرفة العلمية للتفاوت في الملكات العقلية والقابليات للدراسة في مختلف الاعداد لازالت ناقصة . واذا ما استمر جهلنا بتأثير العمر على قابلية التعلم فان معلوماتنا عن التبدل في الاوضاع التربوية والاجتماعية ستبقى مبتورة وسيقل استيعابنا لتوقع ما قد يتبدل من طرز الحياة في مختلف

(1) Extract from a report submitted to the Cultural Committee of the Council of Europe , on Continuing Education a factor for change in the present educational system .

مراحل التطور الانساني ، والتخصير في استيعاب البحوث حقها يؤدي كما جاء في تقرير (هاوارد ماكلوسكي)<sup>(١)</sup> الى استنتاجات متباينة فردية ووقتيية؛ فالبحوث التربوية كانت قد أجريت على الاحداث واعتبرت نتائجها وكأنها قياس للبالغين دون التنبه الى ان لكل عمر طريقة خاصة ، وحتى عند البالغين فان التكوينات النفسية تتأثر بعوامل كثيرة: منها نشأة الشخص ، وقابلياته . ومن المعروف أيضاً ان قابلية المرء لحل مشكلة ما تتضاءل كلما تقدم في العمر . اما ذكاؤه العام فلا يضيرد هذا التضائل بالنسبة ذاتها<sup>(٢)</sup> .

٤ - ديمقراطية الجامعة .

١ - ديمقراطية الادارة :

في المؤتمر الخامس لليونسكو المعقد في باريس ١٩٦٨ لبحث سياسة المنظمة حصل إجماع على البند الذي يتعلق بأمور الشباب والذي جاء فيه ان الدول المؤتمرة تشعر بالحاجة الى إيجاد حل لمشاكل الجيل الجديد - الشباب - باعطائهم المجال للمشاركة في القرارات في الامور التي تخصهم ، وهذا يعني من حيث المبدأ اعتراف بالمشاركة بادارة الجامعة .

متطلبات الاستقلال :

الا اننا يحسن ان نلاحظ ان مشاركة الطلبة في ادارة الجامعة يجب ألا يضعف الجامعة في اتخاذ القرارات ، وواضح في ان معالجة مشاكل معقدة وعلى درجة عالية من الاختصاص ؛ كما هي في التعليم العالي تتطلب نوعاً من الذاتية .

مثل هذا الرأي عرض في مؤتمر اليونسكو لاطاولة المستديرة للشباب والشابات الجامعيين

(1) Review of Educational Research Vol. xxv . no. 3 , June 1965 .

(2) Extract from Report to the Cultural Committee of the Council of Europe on Continuing Education , a factor for change in the present educational system .

جاء فيه : نود ان نرى وفي اقرب وقت اعادة تنظيم واسع يكفل استقلال كل الجامعات الامر الذي نحتاج اليه لتطبيق الديمقراطية .  
الاختلاف بين المجموعات المطالبة :

ليس الطلبة هم الوحيدون الذين يطالبون بالمشاركة في ادارة الجامعة ، واتخاذ القرارات بشأنها ، فهناك فئة من الاساتذة تذهب هذا المذهب ، وترى ان حصر القرارات بالطبقة العليا من الاساتذة الجامعيين هو ارسنقراطية يجب ان تزول .

والاتحادات المهنية والمتمثلة بالتقنيين والاداريين الذي يشتغلون في الجامعة والذين يزداد عددهم باستمرار يطالبون بوضع يكفل لهم المشاركة في ادارة الجامعات كذلك .

الا ان الجهة الاكثر اهمية في طلب المشاركة في الادارة هي السلطة ، وقد تتمثل في التوجيه من اعلى المستويات ، او تتمثل بالوزارة المعنية ، والسلطة الدينية أوحى مجلس الامناء في قسم من الجامعات ، كل هذه الجهات تريد ان يكون لها دور في ادارة الجامعة .

واذا هيئنا ظروف التعاون بينها وبين الجهات المسؤولة عن ادارة الجامعة فان احتمال الوصول الى تسوية مرضية احتمال كبير ، ومجلس يضم كل هذه الجهات المطالبة بالادارة مع الجهات العلمية في الجامعة لا بد وان يبدو مقبولا من كافة الاطراف .

ولكن هذا الحل يترك امورا كثيرة في الجامعة تبحث عن الجهة الصحيحة التي تتفهمها ، وتحاول ايجاد مخرج لها كلها تلك هي الامور العلمية والتقنية والتي لا يمكن معالجتها معالجة سليمة الا بمجلس او هيئة علمية تعين او تنتخب لهذه الغاية وتحول النظر في مشا كلها كافة .

ان مطالب هيئة التدريس في الجامعة مطالب معروفة منذ زمن طويل ، ومطالب الاداريين والتقنيين العاملين في الجامعة مطالب من صلب تكوين الاتحادات والنقابات ، اما مطالب الطلبة فهي ذات طابع زمني حديث ارتبطت بالتطور الاجتماعي والجماعي .

## اهتزاز القوى التقليدية في الجامعات :

لقيت السلطات التقليدية او المستبدة في الجامعات هجوماً من التنظيمات الطلابية افقدتها الكثير من مركزها ، بالرغم من وجود علامات متعددة تدل على ان الطلبة لم يعودوا بضائر مرتاحة وقناعة نفسية تامة بما حققوه ، وبما يطالبون به من امتيازات حتى الآن. وقد اثبتت الاجابات التي جاءت من مختلف الجهات مؤيدة هذا الإتجاه ففي اجابة الدكتور ولسن ( الولايات المتحدة الامريكية ) ان هناك تحولا نحو الادارة الثلاثية الاطراف وان هذا التحول يلقى التشجيع من كل الجهات المعنية ، وان قسماً من المؤسسات الجامعية تدار من مجالس مكونة من اداريها وهيئاتها وطلبتها .

وفي تقرير الدكتور دشمخ ( الهند ) ان مشاركة الطلبة في الادارة غير موجودة في الهند حالياً ، ولكن ريج التبدل بدأت تهب بهذا الاتجاه ، وانني ومنذ زمن طويل اميل لجعل هذه المشاركة واقعاً وبالحدود السليمة .

اما الدكتور اوهاما (اليابان) فيقول ان الاحداث من هيئة التدريس يشاركون في القرارات التي تتعلق بتنظيم الفعاليات الاساسية في الجامعة ، وكذلك الطلبة فدورهم متزايد في صياغة مصير الجامعة .

والدكتور ستيرنكوست (السويد) يقول: ان مشاركة محدودة للطلبة في ادارة الجامعات موجودة في السويد منذ ١٩٦٤ ولكن المناقشات الطويلة التي اجريت منذ ذلك الحين اظهرت ان فكرة الجامعة وموقعها في المجتمع بدأت بالوصول الى الاستقرار منذ ١٩٦٨ بعد تجربة اعادة تكوين الجامعات بدمقراطية اوسع ، وباعطاء الطلبة فرصة المشاركة بصورة اكبر لمعالجة الامور الجامعية التي تخصهم ، أو لهم شأن فيها . وقد جاءت توصيات عديدة من مختلف الجامعات والكليات والمعاهد بـ كيفية الاشكال الجديد الذي يحقق الفكرة المذكورة وهذه التوصيات مبنية على اساس عامة واحدة هي ان الطلبة يجب ان يعطوا فرصة اكبر في القرارات التي تتعلق بمحتويات وشكل التعليم ، دون التوسع في نقل هذه

المشاركة وتدخلها في الادارة مثل التدخل في الاتفاق والامور العلمية (مثل تعيين الاساتذة) .  
ولقد ورد ايضاً شيء عن دور الاساتذة غير المتفرغين (الذين يدرسون بعض الوقت)  
وعن الذين يشتغلون بالجامعة باعمال غير التدريس وعن لزوم اعطائهم دوراً في القرارات في  
حقل اعمالهم وبمختلف الهيئات ، ويجعل تمثيلهم اوسع في مجالس هذه المؤسسات . و اضاف  
الدكتور « ستيرنكوست » ان من الصعب التكهن فيما اذا كانت هذه الاجراءات ستزيد  
من جودة العمل ام ان دور الطلبة الفعال في مختلف المنظمات والذي سيزيد من رغبتهم في  
المشاركة لن يكون بقادر على تحقيق المؤمل منه .

#### الاوراق المختلفة :

ان حيوية التقاليد ، وميزان القوى ، والادارة المؤثرة في الجامعات ، ودور الشخصيات  
القوية هي التي ستقرر الى اي مدى ستكون عليه كل جامعة في ديمقراطية ادارتها بالرغم  
من ان الاتجاه الساري في كل العالم هو السير في اتجاه زيادة هذه الديمقراطية في الاجهزة  
الجامعية .

ومن الخطأ ان نضع مثالا نموذجياً لجامعة على هذا التهج ، لان الظروف والاحوال  
المحيطة بها تتفاوت تفاوتاً واسعاً بين بلد وآخر ، ولان الانظمة السياسية والاوراق  
التعليمية تختلف ، ولكن من الصواب ان نتعمق في معرفة الحقائق ونقيم ما يحيط بها  
من ظروف قبل البت فيها .

#### مقترحات للمناقشة :

وهذا لا يعني التأكيد على الاخذ بأي منها او التوصية بها ولكنها مقترحات تساعد  
على إثارة النقاش وزيادة التفهم .  
أ - ان لا يشارك الطلبة في اتخاذ القرارات بالشؤون العلمية كترقية الاساتذة والباحثين  
وتقييم الجهد العلمي للطلاب .

ب - ان يكون لهم صوت في سياسة الجامعة العامة ، وفي مناهج الدروس وطرق التدريس

وجداول الدروس وفي تنظيم الامتحانات وان يشاركوا بصورة معقولة ومقبولة في تطويرها ، وان يكون لهم ممثلون في اجتماعات الكليات والهيئات وفي كل الاجاز التي تخص الطلبة في اعمالها .

ج - ان يتولوا ادارة المرافق والخدمات التي تمهمهم وتخدمهم تحت اشراف الادارة المالي .  
د - ان يكون لهم حق الاعتراض ( امام لجنة جامعية حيادية يمثلون فيها تمثيلاً كافياً ) على كل ما يرونه ضماً لحقوقهم .

هـ - ان يكون لهم علم بالقرارات التي تأخذها ادارة الجامعة في المشاكل العلمية والادارية التي تحدث . والعلم بالقرارات يجب ان يكون بصورة منظمة مشاعة ليس للطلاب وحدهم بل لجميع هيئات الجامعة والباحثين فيها .

و - ان يكون للمشتغلين بالبحوث حقوق مماثلة ضمن المجموعات التي يشتغلون معها عدا القرارات الجامعية فنترك للاساتذة الاقدمين في المجموعة . ويكون للباحثين المبتدئين وللذين يحضرون البحوث لرسائلهم الحق في ذكر اسمائهم ودورهم في البحث وبصورة واضحة عند نشر هذه البحوث .

ز - كما يكون لكل الباحثين بمختلف درجاتهم الحق في تمثيلهم في مختلف المجالس في الجامعة او الكلية والمشاركة في انتخاب رئيس الجامعة . هذه المساواة بين الباحثين وهيئة التدريس تخلق علاقة سليمة بين البحث والتدريس .

ح - ان يكون لكل هيئة تدريس الحق في انتخاب ممثلها ( خاصة رئيس الجامعة وعميد الكلية ورئيس القسم ) ولهم حق القول والتصويت في كل الاجهزة وعلى كل المستويات وبكل ما يتعلق بالهيئة التدريسية .

ط - ان يكون للهيئات العلمية والتقنية والادارية الحق في الدفاع عن مصالحها النقابية والاتحادية والاحتكام الى هيئة محايدة ( تمثل فيها تمثيلاً كافياً ) فيما يتعلق بالاضطرابات والتفاوض والاجراءات التي تخص الوقت وحدوده وكل ما يتعلق بهذه الشؤون .

٢ - ديمقراطية التعليم :

طرق التدريس والامتحانات :

تبدو الحركات الطلابية احياناً وكأنها تمرد على الاساتذة ، ففي قاعة الدرس يريد الطلبة حق المناقشة وقلب التدريس الى حوار ويبررونه بأنهم يرغبون في التعلم بأنفسهم ، ويريدون ان يحددوا دور الاستاذ بالارشاد الى المراجع والمشورة الفنية ويريدون إلغاء الامتحانات وتقييم الطالب على اساس السلوك الجامعي خلال السنة الدراسية ، ويريدون ان يثبتوا بأنهم يعرفون المادة ولا شأن لهم بما اعطاهم اياه الاستاذ املاءً ، ويطلبون إلغاء طريقة فحص ذاكرتهم لاستيعاب المعلومات المرجعية التي سرعان ما تنسى أو تصبح قديمة ويستعاض عن ذلك باختبار قابليتهم لكيفية استعمال الامكانيات الملائمة المتوفرة لديهم . وبالامتحان على طريقة الكتاب المفتوح . ويريدون ايضاً ان يظهروا الطبيعة المصطنعة للامتحانات التي تجري حالياً وعقمها في التقييم ، بحجة ان الحياة العملية للشخص لا تتطلب منه العمل اعتماداً على ذاكرته وحدها بل تتطلب منه ان يعرف كيف يعالج الامور بالمعلومات الموجودة في الكتب والوثائق والنشرات والتعليقات والتوصيات . هذا ما يريد الطالب ان يتعلمه ويتدرب عليه في مرحلته الدراسية وهو الذي يلقي منه القبول والمباركة .

ولكن هناك نواحي ايجابية في التدريس الشخصي ، إذ به يتمكن الاستاذ من وضع خبرته وبخبرته بشكل مبسط امام الطلبة ، ومن شرح أفكاره بطرق حية نولها لما خرجت الفكرة الى عالم الوجود ، أو كانت بلا حياة عند قراءتها على صفحات الورق .

ان التدريس الذي يجب ان يزال من الوجود هو ( المحاضرات الخادعة ) والتي لا تزيد عن قراءة حرفية وجامدة لمتن الكتاب ، وهي التي من حق الطلبة نبذها والحط من شأنها . هذه الآراء تضعنا امام حقيقة هي ان مطالب الطلبة بكل ما يبدو فيها من مبالغة واهتمام يجب ان تعطى الاذن الصاغية لأنها في الغالب تحمل بين طياتها فكرة منطقية

تستحق المدرس والتجربة ، وان ديمقراطية التعليم تحتاج الى نوعية من هيئة التدريس تتمكن من مساعدة الطالب مساعدة حقيقية ، وان واقع تبدل مفهوم التعليم المالي وتكوينه وعلاقة الاستاذ بالطالب ومدة الدراسة ليست عقدة متعذرة الحل بل الرغم مما يبدو عليها من ارتباك .

الحاجة الى دراسة شاملة لديمقراطية التعليم :

لن تكون هذه الدراسة كاملة الا اذا القينا نظرة على الماضي وما تحقق فيه من مكاسب نتيجة تطبيق ديمقراطية التعليم ومقارنة ذلك الماضي بالحاضر لخلق جو يؤدي الى التبصر في خير السبل التي يجب السير عليها . ولعل في اتباع المراحل التالية ما يساعد على هذه الدراسة :

ا - طرح المشكلة بصورة صحيحة

ب - تحديد الحلول الممكنة

ج - اختيار هذه الحلول بانعام نظر

د - اقتراح مسيرة للعمل العاجل . ومن المهم ان تؤخذ بنظر الاعتبار الطرق التقنية الحديثة التي تستعمل في نقل المعلومات ، وفي التثبت من استيعابها ، وتقييم القابليات لكل موضوع ، وعلى ان لا ينصب الاهتمام على استعمال الوسائل السمعية والبصرية وحدها ، وخاصة التلفزيون ، بل في أن يشمل التوسع استعمال الوسيلة الاكثر اتقاناً وهي الآلة الحاسبة .

٣ - الحرية الجامعية :

محتوياتها :

ان افضل وضغ لادارة ذاتية، واوسع مدى لديمقراطية التعليم يكونان بلا فائدة اذا لم يتمتلا بحياة جامعية حرة تتيح لكل فرد في هيئة الجامعة حرية الرأي والقول وتتهيء له الوسائل لتحقيق ذلك دون رقابة ، سواء كانت قانونية او نفسية وعلى ان لا يخل هذا العمل بسير التعليم او البحث .

فأفراد الهيئة الجامعية يجب ان لا تحدد حرياتهم عند الدفاع عن مبادئ عامة سياسية كانت او غيرها .

وافراد الهيئة التدريسية يجب ان تكون لهم كذلك حرية علمية واسسمة في اطار المنهج الدراسي على ان يتحملوا مسؤولية ما يدرسونه ، وان لا يؤدي هذا الى عرقلة وضع منهاج دراسي متكامل .

تحتفظاتها :

ولسكن الحرية الجامعية يجب ان لاتستباح من فئات قلة تفرض جواً من الارهاب والعنف ، وتعتبر الجامعة وسيلة لنشر المبادئ وليست حرماً لنشر المعرفة والبحث .

هذه الاوضاع وهذا التهديد يعطيان المبررات الكافية لوضع اسس وحدود للحرية الجامعية . فلقد جاء في مجلة ( اتحاد الاساتذة والمحاضرين الجامعيين الدولي ) (1) ان وجود الجامعات والكليات مرتبط بالابقاء على الحرية الجامعية ، وان الحفاظ على هذه الحرية يسهل البحث عن الحقيقة ونشرها . ولجعل هذا الحفاظ ممكناً يجب ان تصان حرية التول والاستماع والاقناع بالمعدل المعقول وتكوين الحكم على اساس العرض والمناقشة الحرة .

وحرية الكلام تشمل طرقاً مختلفة للتعبير ولسكنها لا تشمل ما يحجب المجادلة المنظمة المفتوحة ولا الحد من حرية الآخرين في القول والعمل أو عرقلة الاستاذ أو الطالب عن اداء واجبهم الجامعي الاول .

التدريس والتعلم :

ان الحفاظ على حرية البحث عن الحقيقة ، وحرية التدريس وحرية التعلم في الكيان الجامعي الزام مبدئي لكل اعضاء الهيئة الجامعية - الطلبة والاساتذة والادارة والمجالس - ومنع متكلم في الحرم الجامعي من التعبير عن رأيه ، أو عرقلة سير التدريس من جراء القيام

(1) From Communication , No. 60 , December 1968 , p. 59 . this is the Journal of the International Association of University Professors & Lecturers .

بمظاهرات ، او مناع الاستاذ من اقيام بواجبه بالقوة ، كل هذه الاعمال تستوجب الادانة وتستدعي وقوف الجميع افراداً وهيئات لصيانة هذه الحرية امام الذين يحاولون مسحها . ولعل في تسكوين مجلس او هيئة من مختلف الاطراف المعنية في الجامعة للنظر في كل امر يخص الحرية الجامعية وتقييم اثرها والعمل على حمايتها من أي خطر كان ، من افراد خارج الجامعة أو من افراد الجامعة النظاميين ، فكرة تستحق التجربة في سبيل صيانة حرية الجامعة بأسلوب ديمقراطي .

٤ - الجامعة مركز النقد للمجتمع :

الجامعة مركز الثورات السياسية :

يريد بعض ان تكون الجامعة نقطة انطلاق للاضطرابات الموجهة نحو المجتمعات الرأسمالية الجديدة ( مجتمع المستهلكين ) لذا فهم يحاولون اقتحامها في خضم هذا الصراع وابعادها عن وظيفتها التدريسية بجعلها مركزاً لثورة تدين بالعنف كوسيلة لتهديد المجتمع . وهذا يجعل من الجامعة مركزاً للثورات السياسية .

الجامعة مركز الثورات التربوية :

وبعض آخر يريد للجامعة ان تسير على النهج الديمقراطي وتكون مركزاً للافكار المتحررة من تأثير المجتمع ، تسليح بالمعرفة لتمكين من القيام بدراسة مثالية تقادة وبناءة له . فاذا ما اصبحت الجامعة مركز المصاراة والمنافسة العلمية فانها ستكون مركزاً للثورات التربوية ايضاً .

الجامعة مركز الاصلاح الدائم :

وفئة ثالثة تريد ان تسم في الجامعة رائحة الحرية الحقيقية في مجتمع يقع تحت تأثير الجاهل او تحت تأثير بيروقراطية المنشآت الكبيرة او أي ضغط من الضغوط التي تفرضها الحياة العصرية . فاذا بقيت الجامعة وفي مثل هذا النوسط مركز دراسة و نقد علميين وقادرة على تجديد بناء المجتمع ، فانها في هذه الحالة ستكون مركزاً للاصلاح الدائم .

الجامعة في خدمة الوضع القائم :

والفئة الرابعة ترى ان الجامعة ليست إلا مؤسسة لخدمة المجتمع كما هو .

فنوعية خدماتها ( خاصة نتائج بحوثها ) ، وقابليات خريجيها واختصاصيها للعمل في مختلف المجالات ، وامكانيات تكيفهم للتغيير في العمل عند تطوره ، تجعل من الجامعة اداة لتحسين التكوينات والملاقات الاجتماعية فقط دون الاكتراث بأسمها وقيمتها وبذا تصبح عاملاً دائماً لمقاومة التجديد . والكثير من الجامعات الامريكية تعد من هذا النوع صراحة أو ضمناً ومثلها بعض الجامعات في الدول الاشتراكية والنامية . ان هذا الاسلوب بكل ما فيه من مخنمطات يعطي صورة اوضح للعمل الجامعي في الناحية التقنية .

رأي اليونسكو :

كانت وجهات النظر في مؤتمر الطاولة المستديرة لليونسكو تختلف جزئياً عن الآراء التي ذكرت ، فلقد جاء في الفقرة (١١) ما يلي :

يرى المؤتمر أن من وظائف الجامعة في المجتمع جعل النقد هادفاً لاصلاح ذلك المجتمع عن طريق إحدى وجهات النظر الثلاث المختلفة التالية :-

١ - قد يخلق النقد من الجامعة جبهة معارضة لنظام قائم، اذا ما رفضت الجامعة آياً من الاهداف التي تملى عليها ، والتي قد تكون مفروضة احياناً من طبقة واحدة تحميها لمصالحها ضد مصالح الطبقات الاخرى . فاذا كانت الغاية سياسية واصبح استعمال العنف لازماً لاجراء التغيير المطلوب في المجتمع ، أصبحت علاقة الجامعة به عندئذ علاقة متناقضة، وسيكون دورها خدمة الجزء ، وليس خدمة الكل ، وعلى الجامعة في مثل هذه الاوضاع ان تعيد تكوين علاقتها بالمجتمع عن طريق اعادة النظر في ذاتها ليكون لها الدور الرئيسي في الاصلاح .

٢ - ان الجامعة لن تقوم بواجبها بصورة صحيحة اذا كانت واقعة تحت تأثير فئة أو

سلطة فردية ، لان هذا الوضع يجعل منها ساحة معركة لثلاث فئات . فان هيمنت عليها فئات مختلفة المبادئ بفترات متعاقبة فتكون الحرية الجامعية هي الضحية في كل مرة لوقوعها بين الرغبات المتناقضة . والجامعة التي تريد ان يكون لها دور رئيسي في بنسء المجتمع يجب ان لاتفتح أبوابها لمثل هذا الصراع وان تحاول ان تبقى من حريتها درعا للأراء والتقد المهادف فيكون دورها بذلك دور اصلاح وبناء تستطيع به تطوير المجتمع على الاسس السليمة .

٣ - ان دور الجامعة يجب ان يكون لازالة الاستغلال ومحو الفوارق الطبقيه ومنع الاضطهاد العنصري والقومي وعدم السماح لافرد بامتلاك وسائل الانتاج . هذه هي الجامعة في الدول الاشتراكية والتي يكون ارتباطها بالجمهير أقوى وتأثيرها في النواحي التربوية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية اكبر .

#### جامعة الوعي والتفوق :

الجامعة الحققة هي التي تخلق من نفسها مركزاً حياً لدرس شامل وتفهم عميق لطبيعة الاحداث التربوية والاجتماعية التي حولها ، فتكون بذلك اهلاً لتعليق الآمال عليها في احتلالها مكاتها اللائقة بها في مجتمعاها عن طريق تحقيق وظيفتها بأرفع المستويات ؛ فالمجتمع المتحجر لا يمكن تجديد تكوينه الا بالهدم اذا لم يكن في كيانه احتياطي فكري يعي ويمحص التطورات التي تجري فيه . والجامعات هي الجهة الوحيدة التي تتمكن من القيام بهذا الدور في المجتمعات المعاصرة . ولكن رضوخ البعض منها وميلها لخدمة المجتمع كما هو وكأأن كل شئ فيه على خير حال ، يجعل من هذه الجامعات شيئاً لا اكثر من مدرسة . ان الجامعة فوق هذا ، وانها يجب ان تكون شيئاً آخر سواء كانت في مجتمع غربي او اشتراكي او في مجتمع العالم الثالث .

### الخاتمة

تناقضات الجامعة :

تعرض الجامعات للتناقض والتوتر جراء محاولتها الاندماج في النظام التعليمي العام

من جهة والابقاء على استقلالها الذاتي من جهة اخرى . وفي لغة المعاهد يحدث هذا التصادم بين (السيطرة العامة) وبين (الاستقلال) وفي لغة التدريس بين (الحرية الجامعية) وبين (التعليم المتكامل) او كما يعبر عنها اقتصاديا بين كافة (المتطلبات الاجتماعية) .  
والجامعات الآن تقبل كافة الاعمار ولكنها تركز نفسها لتعليم وتدريب الصفوة لذا فهي لغة التعليم يحدث التوتر بين (التوضيح والتوجيه) و (الانتخاب) وفي لغة الادارة يحدث التوتر بين (الكمية) و (النوعية) او بين (حكم الشعب) و (حكم التقنية) .

وعندما ينظر من زاوية التدريب المهني يقال ان التوتر يحدث بين (التخصص) وبين (تعدد القدرات) ، وهناك وظيفتان في الجامعة تحاول كل منها الطغيان على الاخرى (التدريس) و (البحث) .

ووظيفتان في الجامعة تضاد كل منهما الاخرى في الوقت نفسه وهما (الانسانية العالمية) و (التطور الاقتصادي) او (الثقافة العامة الرفيعة) و (التدريب الواقعي الحرفي) .  
وهناك ايضا مجموعتان من القيم تشترطان اعمالا بوجهتين (التقاليد) و (الواقعية) .  
وعلى ذلك فان الجامعة تعتبر مؤسسة تقوم على خدمة المجتمع وحضارته وتؤدي في الوقت نفسه دور الناقد ايضا .

ولكن هذا الاستقطاب يجب ان يؤدي الى تركيب يتغلب على التناقض ويتجاوز الغموض في هذه المؤسسات .

علم الاجتماع للجامعة :

على قدر قابلية الجامعة في التغلب على تناقضاتها تتقرر امكانياتها في اصلاح ذاتها وهذا هو علم اجتماع الجامعات ، التي بدأت اكثرها في تطويره بان تتخذ من نفسها مادة للبحث او بعبارة اخرى ان تصبح الجامعة مدركة لذاتها .

الجامعة والعنف :

خلو الجامعة من قوة أمن تحميها يجعل استقلالها التقليدي قابلا للتجريح من تصرفات الطلبة حتى وان كانت هذه التصرفات صادرة عن اقلية طلابية اذا قررت هذه الاقلية

التمرض لاحترام وهيبة كانا في صيانة التنظيمات الداخلية لمدة طويلة .  
ان ردع هذه الاقلية بالاستمانة بقوة المجتمع المنظمة ( الشرطة ) يأتي بحدية وتناقض  
في معالجة المنازعات الجامعية تهددان استقلالها وذاتيتها .

يجب شجب وجود ( الشرطة ) في الجامعة ومن حق كل مشقف ان لا يقر استعمال  
العنف البدني في مثل هذا المسكان ولكن هل يصح للجامعة ان تترك دفاعها عن الحرية  
الجامعية لتترضى سيطرة الجزء على تكوين جماعي، وتتخلى عن النقد الهادي، للفئات التي تجرد  
من الارهاب وسيلة لفرض الرأي مع علمها ان كل عنف في حرم الجامعة لا بد وان يعود  
بالاذى على الجامعة نفسها .

ليست الجامعات التي تعرف كل هذه المحاذير وترضى دخول قوة الشرطة الى حرمها  
جامعات قليلة العدد، فوجود الشرطة على اساس انسحابها عندما تعود الامور الى مجاريها  
افضل من الرضى بالنوع الآخر من مصادر العنف والتي حصل الاجتماع عليها بانها ان  
سيطرت فان هذه السيطرة ستدوم .

والجامعات التي لا ترضى دخول الشرطة اطلاقاً تتعامل بان بعض الظروف السياسية تجعل  
من دخول الشرطة الى حرم الجامعة امراً في غاية الخطورة يجب تجنبه في كل الظروف .  
الاهداف : ( الحرية الجامعية ، والديمقراطية )

وهذا الاختيار يبدو معقولاً اذا ساعد على ادخال او استعادة جو ( الحريات الجامعية )  
وسمح للمؤسسات ( با كبر قدر ) من الديمقراطية في ادارتها . ان هذا المقدار يجب ان  
يكفل تنظيماً يسمح بالنشاط الجامعي الفعال على الاقل .  
هل اصلاح الجامعات لنفسها امراً مستعصياً ؟

من نقاط الضعف في الجامعات صموبة اصلاح ادارتها في وقت تخرج هي من  
الاكفاء في علوم الادارة اعداداً كبيرة ، وعلم الاجتماع للجامعات هو الذي يجب ان يكيف  
لكسر هذا الطوق . ان الامر عاجل وكل مساومة فيه ستؤخر تحقيق هذا الهدف  
على اساس متين .

عبد اللطيف البري